مجلة العلوم التربوية والنفسية
العدد الخامس والعشرون – المجلد الثاني
أكتوبر 2018 م
ISSN: 2522-3399

المجلة العربية للعلوم و نشر الأبحاث
Arab Journal of Sciences & Research Publishing
AJSRP

تجارب بعض الدول المتقدمة (أمريكا- بريطانيا- اليابان- أستراليا) في تمويل التعليم العالي وسبل الاستفادة منها

حسناء بلج العتيبي
جامعة الملك سعود || المملكة العربية السعودية

الملخص: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تجارب تمويل التعليم العالي في بعض الدول المتقدمة أمريكا، وبريطانيا، واليابان وأستراليا. وتحديد الآليات المقترحة للاستفادة من هذه التجارب في تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي المقارن للأدبيات والوثائق المتاحة، وفي ضوء ما توصلت إليه الدراسة تم وضع عدد من التوصيات والمقترحات؛ وتمثلت في ضرورة الاستفادة من تلك التجارب في تنويع مصادر تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية وإشراك المؤسسات وقطاعات الأعمال والأفراد في تمويل التعليم وتسهيل الإجراءات البيروقراطية بما يشجع على الاستثمار في التعليم وجلب المستثمرين.

الكلمات المفتاحية: تجارب دول متقدمة- بدائل تمويل التعليم- سبل الاستفادة منها.

المقدمة:

يعد الاقتصاد والتعليم العالي من متطلبات العصر الحديث ومن سمات الأمم المتقدمة، كما أن زيادة الطلب على التعليم والاهتمام به في الدول الصناعية المتقدمة أدى إلى ضرورة التنوع في مصادره وأساليب تمويله بطرق مبتكرة، وعدم الاعتماد على التمويل الحكومي؛ فالتعليم يحتاج إلى تمويل حتى يحقق أهدافه، حيث تعد قضية تمويل التعليم من القضايا المهمة التي تواجه الكثير من دول العالم برغم اختلاف مستويات النمو الاقتصادي في كل منها، وعلى الرغم من ارتفاع تكاليف التعليم وزيادة الإنفاق عليه، إلا أن للتعليم مردوداً اقتصادياً واجتماعياً كبيراً، وما ينفق في التعليم سيعود بفائدة ولو بعد حين، وقد أشارت لذلك الدراسات التي قام بها علماء الاقتصاد في جامعة شيكاغو وعلى رأسهم شولتز (ستراك، 2008: 75).

ويعد التعليم العالي أكثر القطاعات التي تحتاج إلى استقلالية واعتماد على الذات في توليد الأموال من أجل الابتكار والاستمرار، كما أن العائد منه قد ينفع جميع القطاعات، وبسبب تعدد مجالاته قد يتفوق على القطاعات الأخرى بوصفه مصدراً للمال(The Guardian)؛ إذ تعتمد الدول المتقدمة في تمويل الجامعات على الشراكة بين المؤسسة التعليمية والبيئة الاقتصادية والسياسية المحيطة بها، وتتعدد نسب التمويل والجهات الممولة من بلد إلى آخر بحسب النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي السائد، ورغم أن الدولة تتدخل في دعم المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة، إلا أن الاتجاه السائد فيها هو تقاسم التكاليف بين الجهات الرسمية والجامعية وهيئات المجتمع، مع تحميل الطالب جزءاً أو كامل تكاليف التعليم العالي، وتمثل بعض المصادر التمويلية مثل الوقف إيراداً لأغلب الجامعات العريقة(شاهين، 2016).

ورغم كثرة ما ينفق على التعليم العالي في الدول المتقدمة إلا أنه يبقى ضئيلاً ونسبة محدودة؛ مقارنة بالناتج الإجمالي لتلك الدول؛ فوفقا لدراسة استقصائية أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عام 2000، فإن تمويل اليابان للتعليم العالي يمثل 0.5 في المائة فقط من ناتجها المحلي الإجمالي، مقابل 0.9 في المائة في الولايات المتحدة، و0.7 في المئة في المملكة المتحدة، و1.0 في المئة في كل من ألمانيا وفرنسا، وإن العوامل تفسر النسبة الصغيرة

نسبيا من الإنفاق العام المخصص للتعليم ككل، ونظراً لأهمية الاستفادة من التجارب السابقة نستعرض بعض الدراسات السابقة حول الموضوع وعلى النحو الآتي:

الدراسات السابقة:

دراسة الجميعي(2015) هدفت إلى التعرف على أهم مصادر تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية، وأهم الاتجاهات العالمية المعاصرة في تمويل التعليم الجامعي، والتعرف على النموذج البريطاني في تمويل التعليم العالي، وانتهت الدراسة ببيان أوجه الاستفادة وأهم الرؤى المستنبطة من التجربة البريطانية.

دراسة الحربي (2015) هدفت إلى التعرف على مصادر تمويل التعليم في الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية، والوقوف على أبرز التجارب العالمية لتمويل الجامعات، واقتراح بدائل لتمويل الجامعات السعودية، وجامعة الملك سعود على نحو خاص، واستخدمت الدراسة أسلوب المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن مصادر تمويل الجامعات السعودية متشابهة بشكل عام، واقترحت عدة بدائل لتمويل الجامعات الحكومية تتمثل في حاضنات الأعمال، والشراكة مع المؤسسات الأهلية لتدريب الخريجين، والتبرعات والكراسي البحثية والأوقاف، بالإضافة إلى ترشيد الإنفاق في التعليم وتحديد أولوياته.

دراسة تيلاك (Tilak, 2015) ذكر أن انخفاض الإنفاق العام على التعليم العالي بمثابة أزمة عالمية وأهم اتجاه، وقد أجبرت معظم البلدان -مدفوعة بسياسات الإصلاح الاقتصادي أو مقتنعة بالأساس المنطقي لتقليل دور الدولة في تمويل التعليم العالي- بتخفيضات خطيرة في الميزانيات العامة للتعليم العالي.

وهذا الاتجاه يوجد في العديد من البلدان، في بعض المجالات التالية أو كلها: إجمالي الإنفاق العام على التعليم العالي، ونفقات الطلاب، ونفقات الإنفاق على التعليم العالي العام فيما يتعلق بالدخل القومي لبلد معين أو إجمالي نفقات الميزانية الحكومية، والمخصصات المطلقة والشروط النسبية لبرامج مهمة تشمل البحوث والمنح الدراسية، وما إلى ذلك، ولا يقتصر هذا الانخفاض على البلدان النامية، رغم أنه أكثر انتشاراً فيها من البلدان المتقدمة، لقد كان هناك انخفاض كبير حتى في الدول المتقدمة مثل المملكة المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا، على الرغم من أن التعليم العالي عمومًا في الدول ذات الدخل المرتفع لم يتأثر كثيراً.

دراسة تايتوس(Titus, 2006) هدفت إلى التعرف على تأثير الظروف والعوامل المالية لنظام التعليم العالي على إتمام الطلبة للدراسة في بعض كليات الولايات الأمريكية، واستخدم الباحث المنهج التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، وأظهرت النتائج أن استكمال الطلبة تعليمهم في الكليات الجامعية يرتبط بشكل كبير بمجموع المنح المالية التي تقدمها كل ولاية للطلبة الدارسين.

مشكلة الدراسة

تستند أنماط التمويل في الجامعات المرموقة في العالم إلى تجربة قرون من الخبرة في تدبير الشأن الماليّ والشراكة بين المؤسّسة الجامعية والبيئة الاقتصادية والسياسية المحيطة بها، كما أن مصادر تمويل التعليم تعددت وتنوعت، وهذا ما أدى إلى وفرة الميزانية المخصصة للتعليم، وبمقارنة ذلك بواقع تمويل التعليم في المملكة تظهر بوضوح سيادة الطابع الأحادي؛ بالاعتماد شبه الكلي على الدعم الحكومي مع وجود بعض المبادرات المتناثرة لتنويع مصادر التمويل، والتي تمثل نسبة متدنية قد لا تتجاوز 8 إلى 10 في المائة من إجمالي الإنفاق التعليمي. وفي المقابل يتزايد الطلب المجتمعي على التعليم الناجم عن الزيادة السكانية- لا سيما- في شرائح العمر الموازية لسن التعليم التي تمثل نحو 60% من إجمالي عدد السكان (صائغ، 2009).

ومن هنا تتأكد ضرورة البحث عن مصادر متنوعة لتمويل التعليم، وذلك يعد أكثر أماناً من الاعتماد على مصدر واحد قد ينضب، وقد يكون أكثر فرصة للمؤسسات أن تبدع وتبتكر في الأنشطة والإنجازات، وهذا ما دعت إليه رؤية المملكة 2030 في البحث عن مصادر تمويلية مبتكرة (رؤية المملكة 2030).

وتتلخص مشكلة الدراسة في بروز تحديات مالية تواجه التعليم العالي في المملكة العربية السعودية؛ وتحد من تطوره، وبالتالي كيف يمكن مواجهة هذه التحديات، بالاستفادة من تجارب بعض الدول المتقدمة في تمويل التعليم، ويمكن تحديدها في الأسئلة الآتية:

أسئلة الدراسة

1- ما واقع تجربة تمويل التعليم العالي في بعض الدول المتقدمة؛ أمريكا وبريطانيا واليابان وأستراليا؟
2- كيف يمكن الاستفادة من تجارب تمويل التعليم العالي بالدول المتقدمة لتنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى:

1- التعريف بواقع تجارب تمويل التعليم العالي في كلٍ من أمريكا وبريطانيا واليابان وأستراليا.
2- توضيح الوسائل والآليات الممكنة في تنويع مصادر تمويل التعليم العالي السعودي بالاستفادة من تجارب بعض الدول المتقدمة في التمويل.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع ذاته؛ ذلك أن البحث عن مصادر تمويل للتعليم العالي وتنميتها يعد مشكلة للعديد من الدول؛ ومن هنا يمكن تحديد أهمية الدراسة في الآتي:

1- قد تحفز القيادة السياسية والقائمين على التعليم وتدفعهم لتبني سياسات تمويلية متنوعة ولا تضع العبء على التمويل الحكومي فقط.
2- قد تفتح آفاقاً أوسع للاستفادة من تجارب تمويل التعليم العالي في الدول المتقدمة؛ لتنويع مصادر تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية.
3- قد تمثل خطوة نوعية لتحسين التعليم العالي بالمملكة وجعله أكثر ارتباطاً بحاجات المجتمع والتنمية.

حدود الدراسة:

تتحدد نتائج الدراسة بالحدود الآتية:

1- **الحدود الموضوعية:** تجارب بعض الدول المتقدمة (أمريكا- بريطانيا- اليابان- أستراليا) في تمويل التعليم العالي وسبل الاستفادة منها.
2- **الحدود الزمانية:** أجريت الدراسة مطلع العام الجامعي الهجري 1439/ الموافق 2017/ 2018.

منهجية الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المقارن والذي يهدف إلى دراسة الظاهرة ووصفها كما هي.

2- الإطار النظري/ عرض ومناقشة النتائج

- **أولاً: الإجابة عن السؤال الأول: ما واقع تجربة تمويل التعليم العالي في الدول المتقدمة: أمريكا وبريطانيا واليابان وأستراليا؟**

وللإجابة على السؤال؛ نستعرض بعض تجارب تمويل التعليم العالي في عدد من الدول المتقدمة، وتتعلّق هذه البيانات بأربع دول، هي: الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، واليابان، وأستراليا. وذلك كالآتي:

1- تجربة تمويل التعليم العالي في الولايات المتحدة:

يتميز نظام تمويل التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية بصفة المرونة ومواكبة التغيرات المحيطة، ويمكن القول إن مصادر تمويل التعليم الأمريكي ترتكز على ما يلي (الغامدي، 1427هـ):

1- **مصدر القطاع العام (الحكومي):** ويضم ثلاثة مصادر فرعية، هي: الحكومة الفيدرالية، وحكومات الولايات والسلطات المحلية، وتنفق الحكومة الفيدرالية على التعليم نسبة ضئيلة تقترب من 7% فقط، أما الباقي فتنهض به الولايات والسلطات المحلية.

2- **مصدر القطاع الخاص:** ويعتمد على التمويل الذاتي، ويقدم الخدمات التعليمية بوصفها نوعاً من الاستثمار، ولكنه لا يسعى إلى الربحية على حساب جودة المنتج؛ وذلك لسلطة الرقيب الذي يقوم أداءه بصفة مستمرة، ويحظى القطاع الخاص بالدعم الفيدرالي والتسهيلات من حكومات الولايات في تخفيض الضرائب ومنح الأراضي. وعلى الرغم من ذلك إلا أن الحكومة لم ترفع يدها مطلقا عن التعليم؛ لإدراكها أن هذا القطاع يجب أن يخضع لقانون العرض والطلب والمزايدات الاقتصادية الهادفة، كما أنها لا تنقطع عن تحفيز الولايات لتنويع مصادر التمويل وتوفير البدائل المناسبة.

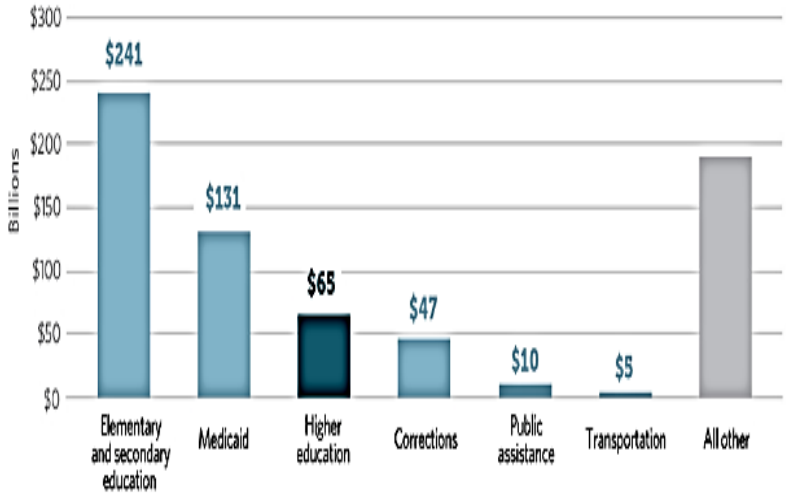

الشكل رقم (1) مقدار التمويل الحكومي على القطاعات المختلفة في الدولة (The PEW, 2015)

يلاحظ من الشكل (1) الاختلاف الواضح بين تمويل التعليم العام والتعليم العالي؛ إذ بلغ 241 بليون دولار للتعليم العام، بينما بلغ 65 بليون دولار للتعليم العالي؛ أي تقريبًا ربع المبلغ المدفوع على التعليم العام.

وذكر المركز العربي للبحوث التربوية (2012: 35) أن التمويل في التعليم العالي يعتمد على مصادر التمويل العامة الحكومة الفيدرالية أو المركزية، الولايات والحكومات المحلية، بينما تتمثل مصادر التمويل الخاصة في الاقتصاد

والتبرعات والعائلات، أما حصص القطاع الخاص في تمويل التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية فبلغت نسبة 55%.

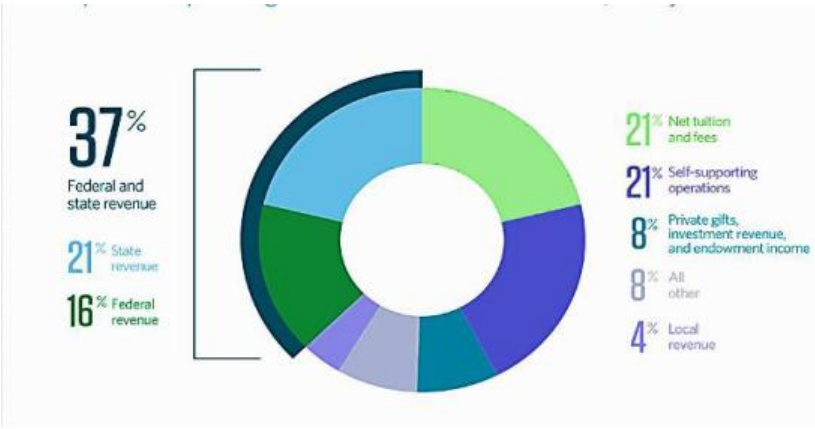

الشكل (2) مصادر التمويل الفيدرالي والمصادر الأخرى في ميزانية الجامعة عام 2013 (THE PEW,2015)

ويعتمد تمويل التعليم في الجامعات الأمريكية على مصدرين آخرين؛ كما ذكرهما سالرنو(Salerno, 2004):

1- **الضرائب:** وتفرضها الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات أو الحكومات المحلية، وتشمل ضريبة الملكية، وضريبة الدخل، وضريبة المبيعات، وتغطي حوالي 94% من إجمالي دخل الضرائب في الولايات مجتمعة، وهو ما يعطي أهمية كبرى لهذه المصادر لتمويل الجامعات.

2- **المؤسسات الوقفية:** وتسهم في كثير من مجالات الحياة، ومن ضمنها التعليم، وقد انتشرت المؤسسات الوقفية في مختلف المجتمعات المحلية الأمريكية؛ فعلى سبيل المثال أنشأت مؤسسة Ford الوقفية صندوقا لدعم التعليم سمته صندوق التعليم العام (Public Education Fund) وهو منظمة غير ربحية تسعى لتشجيع قيام مؤسسات تعليمية وقفية وتمويلها.

وتختلف آليات تمويل الجامعات والكليات ومصادرها طبقا لبعض المحددات، منها (الحميدي، 2011: 923):

أ- مستوى المؤسسة (جامعة، كلية جامعية أربع سنوات، كلية متوسطة سنتان).

ب- نوعية المؤسسة (حكومية، أو خاصة).

ج- الموقع (إلى أي ولاية تنتمي).

فمعدل الإنفاق على التعليم العالي الخاص في ولاية ما يعتمد على عدد من العوامل، منها: (مكانة المؤسسة، التنوع الديمغرافي للولاية، المستوى الاقتصادي للعائلات، وفي الجانب الآخر تعتمد المؤسسات الحكومية على التمويل المقدم من الولاية، وسياسات القبول والرسوم الدراسية التي يسهم بها الطالب).

بدائل تمويل التعليم في التعليم العالي الأمريكي:

يعتمد التعليم العالي في أمريكا على مجموعة من الاستراتيجيات التمويلية الثنائية، كاستراتيجية المساعدات الطلابية المباشرة عن طريق المنح، والقروض؛ كونها تؤدي إلى تمويل الجامعات، وتمكين الطالب من حرية اختيار الجامعة التي يريدها، وزيادة تنافس الجامعات لتقديم أفضل الخدمات والبرامج. إلا أن المنح أكثر فعالية في اجتذاب الطلبة ذوي الدخل المحدود، ومساعدة الجامعات على المنافسة، كما تمتاز القروض بقدرتها على تمويل عدد أكبر من الطلبة بشكل يفوق قدرة برامج المنح، وهناك أيضا استراتيجية الرسوم الدراسية المنخفضة مقابل الرسوم العالية؛ إذ تتيح الرسوم الدراسية المنخفضة فرصة التعليم لمن هم في سن التعليم الجامعي بغض النظر عن خلفياتهم الاقتصادية والاجتماعية، فيما تجبر الأغنياء على دفع تكاليف تعليم أبنائهم كاملة، وهو ما يعين على زيادة مواردها،

أما استراتيجية تمويل الجامعات الخاصة من القطاع الحكومي؛ فالحكومة تتولى تمويل الجامعات الخاصة انطلاقا من أن وجود نظام التعليم الخاص يؤدي إلى تنوع التعليم، ويشجع على قيام روح المنافسة المؤدية إلى الابتكار والتجديد(الحربي، 2015).

مصادر التمويل الخاصة للتعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية:

كما ذكرها القباطي (د. ت: 175- 176) التالي:

1- **قانون المنح/** The PELL Grant: ويشكل أهم مصادر التمويل المصادر في برامج المساعدة للطلاب، وهذا المصدر يوزع للطلاب ما بين 200 دولار إلى 210 دولارات في العام الدراسي ولمدة خمس سنوات متصلة، ويمكن أن تزداد إلى عام سادس إذا قُدِّمت المبررات الكافية، ويعطى للطلاب الذين يأتون من أسر تقل دخولهم السنوية عن 30 ألف دولار في العام، وتتكون من أربعة أفراد.

2- **منح القروض التعليمية/** Granting educational Loans: وتخصص للطلاب الذين يأتون من أسر فقيرة تقل دخولهم عن 6000 دولار في العام، ولقد خصص الكونجرس 400 مليون دولار سنوياً لهذه المنح إذ يحصل الطالب على مبلغ يتراوح ما بين 200 دولار إلى 400 دولار لكل عام دراسي.

3- **برامج قروض الطلبة** student loan programme: لقد قدم أول برنامج من هذا النوع سنة 1965م؛ إذ قررت الحكومة الفيدرالية أن تكون الفائدة على تلك القروض مدعمة من الحكومة إذ تصل إلى 5% في العام، ويسمح للطالب سداد هذه القروض خلال مدة 10 سنوات، والمقصود منه دعم الطبقة الوسطى في المجتمع، وتوفير مصاريف تعليم أبنائهم، وهي التي يقل دخلها السنوي عن 25000 دولار في العام، وينقسم هذا البرنامج إلى عدة أنواع:

أ- **برنامج القروض على المستوى الفدرالي** federal loan programme: هذا البرنامج يعطي الفرصة للطالب المحتاج لاقتراض مبلغ 2700 دولار للعام في السنوات الأولى، أما في السنوات النهائية فيستطيع الطالب أن يقترض 4000 دولار ، وبحد أقصى 17500 دولار طوال سنوات الدراسة ، وعلى الطالب الذي يزيد دخل أسرته عن 30000$في العام أن يقدم الدليل على احتياجه إلى هذه القروض؛ إذ إنها تخصص للطلاب الذين تقل دخول أسرهم عن 30000$ في العام.

ب- **قروض آباء طلاب المرحلة الجامعية الأولى:** يعطي هذا البرنامج الحق للأب أن يقترض ما بين 4000 – 20000$ للابن الواحد؛ ليستطيع سداد نفقات تعليم ابنه في التعليم العالي.

ج- **القروض القومية المباشرة للطلاب:** يعطي البرنامج للطالب الفرصة لاقتراض مبلغ يوازي 9000$ إذا كان يدرس في كلية فنية أو برنامج دراسي لمدة عامين، كما يعطي الفرصة لطالب الدراسات العليا في برامج مهنية أن يقترض مبلغاً وقدره 18000$ كحد أقصى في الحالتين.

4- **برامج الولايات للقروض:** تتوفر في جميع الولايات قروض خاصة لكلٍّ من الطلاب أو أولياء الأمور من أبناء الولاية؛ ففي ولاية كنتاكي يمكن للأب أن يقترض 15000$ في العام، وبحد أقصى 40000$خلال سنوات دراسة ابنه.

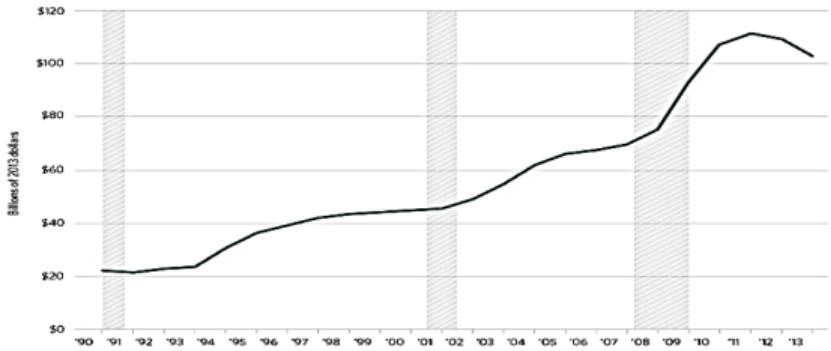

الشكل رقم (3) قروض الطلاب في الولايات في زيادة مستمرة (THE PEW, 2015)

5- **قروض الكليات:** تعطي أكثر الكليات قروضاً؛ إذ نجد أن مجموعة الجامعات تعطي قروضاً تبدأ من 2000-10000$ خلال سنوات الدراسة، وبعضها يعطي 5000$ في العام الواحد كجامعة Rochest وجامعة Yale، وجامعة Massachusetts وStantord ، وتختلف ما تخصصه كل ولاية من النفقات الجارية لكل طالب لغرض التعليم الجامعي (Quinto,1999: 25-35).

وذكر تقرير قروض الطلاب الأمريكي (The Student Loan Report) أنه يمكن للطالب أو والديه أن يأخذوا أنواعا مختلفة من القروض من أجل دفع تكاليف التعليم، وأهمها: القروض الاتحادية، والخاصة؛ فالاتحادية تعد أربعة أنواع من القروض الطلابية المتاحة من خلال الحكومة: القروض المدعومة من ستانفورد، والقروض المباشرة، وقروض بلس لتحديد أهلية الطالب لأي من هذه القروض، فضلا عن مبلغ القرض نفسه من خلال معلومات عن طريق فاسفا وهي اختصار لعبارة (Free Application for Federal Student Aid)، وسعر الفائدة للقرض يعتمد على نوع القرض الفدرالي.

وفي السنوات الأخيرة نتيجة لتغير الظروف الاقتصادية وزيادة الإقبال على التعليم؛ رُفِعت الرسوم الدراسية بشكل مرتفع جداً من عام 2008-2017 كما يوضحه الشكل التالي رقم (4):

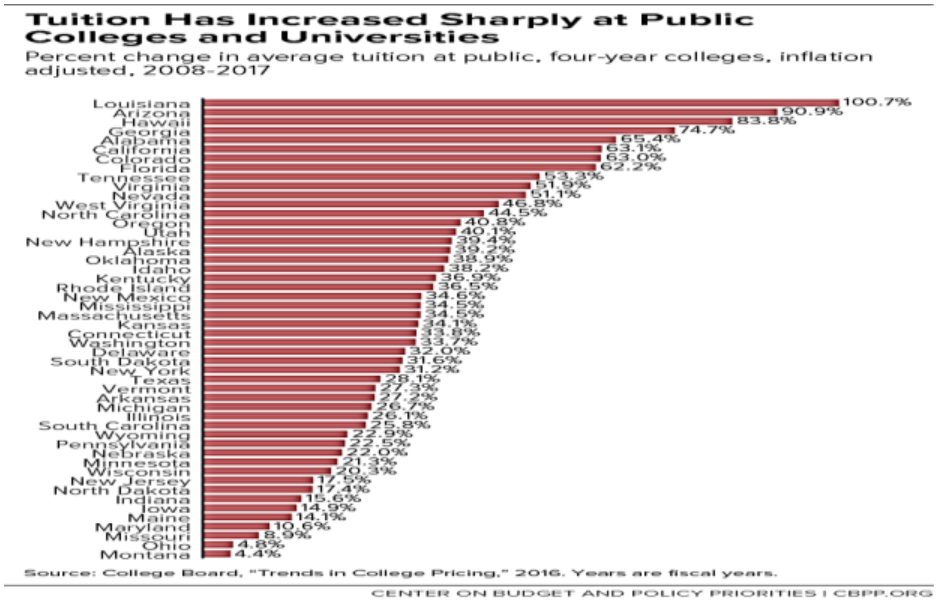

وفي عام 2012، بلغ مجموع ديون القروض الطلابية المستحقة في الولايات المتحدة أكثر من تريليون دولار (National Public Radio)، وفي عام 2012 تجاوزت القروض الطلابية كديون من بطاقات الائتمان الاستهلاكية لأول

مرة في التاريخ(Kingkade, 2013)، وفي بداية احصائية الربع السنوي من عام 2018 بلغت احصائية ديون القروض الطلابية في الولايات المتحدة5. 1تريليون دولار(Berman, 2018). وأضاف حسين(2011: 279) على المصادر الخاصة:

6- **المصروفات المدرسية:** وتعد أحد مصادر تمويل التعليم، وتحدد قيمتها وفقاً للجامعة التي يلتحق بها الطالب، وهذا ما يجعل الطلاب من ذوي الطبقة الفقيرة يتجهون إلى الجامعات ذات المصروفات الأقل.

كما تسهم المصادر الخاصة بنسبة كبيرة من دخل مؤسسات التعليم العالي، وتتمثل هذه الإسهامات في تبرعات رجال الأعمال، والمؤسسات الخيرية وخريجي الجامعات، وتختلف هذه الإسهامات من ولاية لأخرى؛ إذ يرتبط الدعم المقدم من الأفراد والهيئات على الحالة الاقتصادية بها، ومدى قدرة حكومة الولاية على فرض ضرائب لصالح التعليم الجامعي، وقدرة الجامعات وكفاءتها في جذب الأفراد للتبرع.

1- **قطاع الأعمال:** ويحتل مكاناً بارزاً في معظم الدول؛ لما يقدمه من تبرعات للجامعات، وتقوم الجامعات بالتعاقد مع الوزارات، وسلطات الحكم المحلي ومع شركات وحكومات أجنبية، فجامعة نيويورك؛ لتحقق مكانة مرموقة قامت بزيادة ميزانياتها ببيع خدماتها للولاية نفسها (حسين، 2011: 282).

2- **الهبات والتبرعات والوقف:** ينتشر نظام الوقفيات في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل واسع، وتحتل جامعة هارفارد المرتبة الأولى في حجم وقفياتها وأصولها، تليها جامعة يال (عيسان، 2016).

إن ثقافة الهبات والتبرعات والوقف في أمريكا تدعمها بيئة سائدة تؤكد على المقولة:" أنه من غير المناسب أن تقوم الدولة بدور الموفر الرئيسي لكل خدمات المواطنين"(حسين، 2011: 282).

وتقدم المؤسسات الأهلية هبات وهدايا سواء أكانت شركات ومؤسسات اقتصادية أم مؤسسات خيرية، فمثلاً تقدم مؤسسة بيل وميلندا غيتس مؤسس شركة مايكروسوفت منحة للعلماء مقدارها بليون دولار لمدة عشرين عاماً لعدد من البرامج الجامعية، وقدمت مؤسسة وليان وفلورا هيلويت الخيرية هبة لجامعة ستانفورد عام 2001مقدارها 400مليون دولار، وقدمت مؤسسة باتيرك ولورا مكفوفن لمعهد ماسشوتس للتكنولوجيا هبة مقدارها 350مليون دولار، وتقدم اتحادات الخريجين التي تسمى Alumnni Associations أيضاً دعماً مالياً ومعنوياً مهماً للجامعات الحكومية والأهلية؛ إذ تهتم الجامعات بإبقاء روابط وصلات مع خريجيها وتدعوهم دائماً للمساهمة في دعم الجامعة وبرامجها(العيسى، 2005).

وذكر تقرير لجنة الإحصائيات الأمريكي الوطني(National Center for Education Statistics, 2016)في نهاية السنة المالية 2014 أن القيمة السوقية لصناديق الهبات في الكليات والجامعات بلغت 535 مليار دولار، وهذا يعكس زيادة بنسبة 15% مقارنة ببداية السنة المالية، عندما بلغ المجموع 466 مليار دولار، وبلغت الكليات الـ 120 التي تملك أكبر المنحة 399 مليار دولار، أو حوالي ثلاثة أرباع الكليات الوطنية، وكانت الكليات الخمس التي تملك أكبر أوقاف في عام 2014 – بمليارات الدولارات- هي جامعات: هارفارد (36 مليار)، وتكساس (25 مليار)، ويل (24 مليار)، وستانفورد (21 مليار)، وبرينستون (21 مليار).

ويبين الجدول رقم (2) قائمة بالجامعات العشر (في الولايات المتحدة) التي لديها أكبر قيمة للأوقاف.

الجدول رقم (1) (National Center for Education Statistics, 2016)

م	اسم الجامعة بالترتيب بالأعلى أوقاف	قيمة الأوقاف (بليون دولار)	
		بداية السنة	نهاية السنة
1	جامعة هارفارد	32.689.489	36.429.256
2	جامعة تكساس	19.740.283	25.445.315
3	جامعة ييل	20.708.793	23.858.561

م	اسم الجامعة بالترتيب بالأعلى أوقاف	قيمة الأوقاف (بليون دولار)	
		بداية السنة	نهاية السنة
4	جامعة ستانفورد	18.688.868	21.466.006
5	جامعة برينستون	18.786.132	20.576.361
6	معهد ماستشوتس للتكنولوجيا	10.857.976	12.425.131
7	جامعة تكساس	8.238.774	10.521.034
8	جامعة متشجن	8.272.366	9.603.919
9	جامعة بنسلفانيا	8.174.165	9.582.335
10	جامعة كولومبيا	8.197.880	9.223.047

وبالنظر في تقرير جامعة هارفارد المالي السنوي(Annual Financial Harvard Report)أن السنة المالية 2016 للجامعة انتهت مع فائض تشغيل بلغ 77 مليون دولار مقارنة بزيادة 62 مليون دولار عن 2015، وارتفعت الإيرادات التشغيلية بنسبة 6% إلى 4. 8 مليار دولار، وتعد أكبر القوى الدافعة لزيادة الدخل للجامعة كانت الوقف السنوي، والإيرادات من برامج التعليم والإيرادات المدعومة(Financial Harvard Report ,2017)

وفي السنة المالية 2016 حصل توزيع الوقف على زيادة 7% إلى 1. 7 مليار دولار، وزيادة النمو في الوقف كان نتيجة للدعم المقدم من الشركة المعتمدة، فضلا عن الهدايا المقدمة وبلغت 421 مليون دولار في السنة المالية 2016، في حين نمت العطايا النقدية - بما فيها الهدايا- إلى مستوى قياسي قدره 1. 2 مليار دولار.

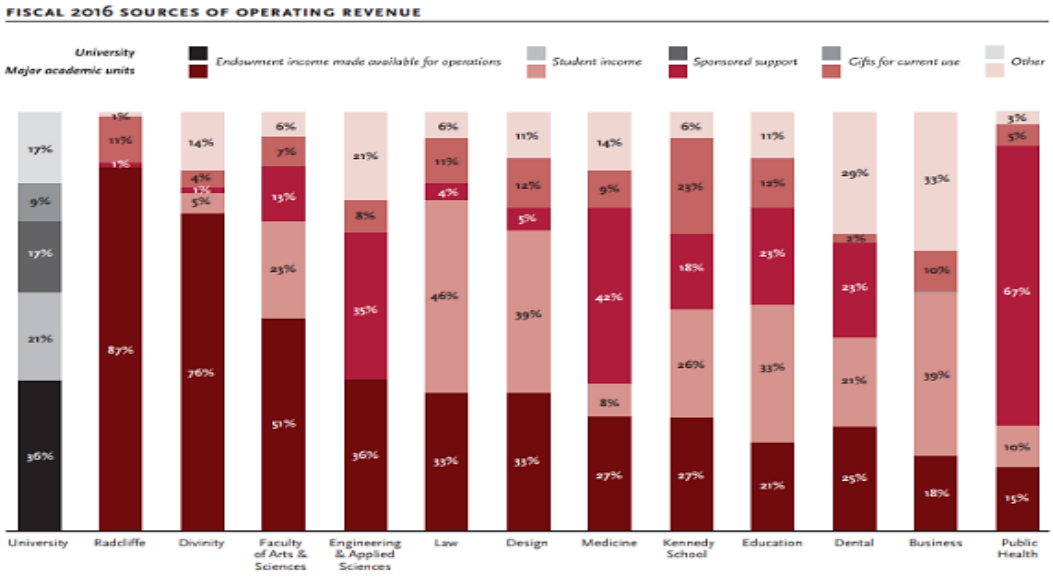

الشكل (4) تحليل لمصادر دخل جامعة هارفارد في عام 2016(Financial Harvard Report, 2017)

وفي عام 2017 أظهرت ميزانية جامعة هارفارد فائضاً قدره 114 مليون دولار، أو2% من إجمالي الإيرادات أي 5 مليارات دولار، الفائض في هذا العام كان 37 مليون دولار أكثر من السنة المالية 2016 نتيجة لذلك من المدارس الفردية بالجامعة، وأيضا بسبب الانخفاض في حساب الفائدة 33 مليون دولار نابعة من إعادة تمويل الديون في شهر أكتوبر. ثم بفضل أعضاء هيئة التدريس والموظفين؛ تمكنت الجامعة من الاستثمار في تمويل البحوث غير الفيدرالية

بنسبة 8%، والعائدات من التعليم المستمر والتنفيذي أيضا بزيادة 8%، وعلى الرغم من صغرها، إلا أنها تمثل مصادر إيرادات هامة للمستقبل(Financial Harvard Report, 2017) .

وهناك مصادر أخرى لتمويل الجامعات؛ حيث طرأت تغيرات على تمويل التعليم الأمريكي يمكن تلخيصها كما يأتي (الحميدي، 2011: 294):

1- تحويل العبء الأكبر من تكلفة الدراسة من دافعي الضرائب والرسوم التي يتحملها الدارس.
2- انخفاض نسبة المساهمات من الأفراد والمنظمات الخيرية.
3- تقديم المساعدات للطلاب مباشرة بدلاً عن المساهمات المقدمة للمؤسسات التعليمية.
4- التوسع في استخدام التقنيات لزيادة كفاءة وفاعلية النظام المالي والإداري في مؤسسات التعليم العالي.
5- الاستمرارية في ارتفاع الرسوم في التعليم العالي بشكل عام، وفي المؤسسات الخاصة بوجه خاص.

الجدول (2) النسبة المئوية للنفقات على الكلية لمؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة

نوع المؤسسة/ مصدر الإنفاق	التعليم	البحث العلمي والخدمة العامة	خدمات الطلاب والدعم الأكاديمي والمؤسسي	نفقات أخرى
المؤسسات العامة	%27	%13	%20	%40
المؤسسات الخاصة غير الربحية	%33	%12	%30	%25
المؤسسات الخاصة الربحية	%25	-	%65	%10

Source: U. S. Department of Education National Center for Education Statistics, Integrated Postsecondary Education Data system(IPEDS), Spring 2014 .

يتضح من الجدول (2) أن الإنفاق على التعليم والتدريس تحتل النسبة الأكبر في مؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة غير الربحية، ويحتل الإنفاق على خدمات الطلاب والدعم الأكاديمي والمؤسسي نسباً متقاربة من نسبة الإنفاق على التعليم، أما الخاصة الربحية فأكبر نفقاتها لخدمات الطلاب والدعم المؤسسي.

وذكر سعد (2011) أن إجمالي ما تنفقه جامعة أمريكية واحدة على البحث العلمي يفوق ما تنفقه الدول العربية مجتمعة، وأن معدل ما تصرفه إسرائيل على البحث العلمي هو 750$للفرد، بينما متوسط ما تنفقه الدول العربية مجتمعة يساوي 7$ للفرد، وأن الدول العربية تصرف 0.3% من ميزانيتها على البحث العلمي، في حين أن إسرائيل بمفردها تخصص 2.4% من دخلها القومي للبحث العلمي.

بعض الاتجاهات المعاصرة في بدائل تمويل التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية:

أ- أساليب التمويل الذاتي للجامعات:

1- العقود البحثية (غنايم، 2008): تعد العقود البحثية من المصادر الذاتية الهامة في تمويل التعليم الجامعي في معظم دول العالم، وفي الولايات المتحدة الأمريكية تعمل الجامعات على إنشاء علاقات تعاونية مع مؤسسات المجتمع الصناعية، وذلك من خلال إجراء البحوث اللازمة لهذه المؤسسات، أو أن يشترك فريق من الباحثين من الجامعات والمؤسسات الإنتاجية في عملية إجراء البحوث، ولذا تعد الجامعات الأمريكية من أبرز الجامعات ارتباطًا بالمجتمع ومؤسساته الصناعية؛ إذ أصبحت مراكز للأبحاث العلمية لا يقتصر نشاطها على المؤسسات الجامعية الأكاديمية بقدر ما ارتبطت بالمؤسسات الصناعية الكبرى، مثل نموذج الحاضن التكنولوجي في جامعة أوستن، وهو من أشهر النماذج التي تهدف إلى تحقيق التعاون بين الجامعة وقطاع الإنتاج في مجال البحث

العلمي؛ بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال توظيف البحوث والمبتكرات الجامعية في مجال الصناعة، وتعزيز دور الجامعات في تمويلها الذاتي.

2- الجامعة المنتجة (السيد، 2015): ترتبط معظم الجامعات الأمريكية بالمؤسسات الصناعية والشركات الكبرى والإدارات الحكومية التي تستفيد استفادة مباشرة من نتائج البحوث الجامعية؛ إذ أصبح البحث العلمي مطلبا مفروضا على أعضاء هيئة التدريس في الجامعات التي تمنح درجة الدكتوراه؛ إذ إن الجامعات المتميزة تحافظ على اهتمام هيئة التدريس لديها بالبحث العلمي، ولقد تميزت بعدم تثبيت عضو هيئة التدريس لديها إذا لم يكن باحثاً جاداً ومتميزاً. وفي دراسة حديثة؛ صُنِّفت اثنتا عشرة جامعة على أنها جامعات مبدعة؛ وذلك لما يميزها عن غيرها من كثافة علاقاتها وتحالفاتها مع العديد من الشركات العالمية، ومن بين أبرز الجامعات التي وصفت بأنها مبدعة:

1- Stanford University
2- Georgia Tech .
3- Carnegie – Mellon University
4- Ohio State University .

ويعد نموذج جامعة ستانفورد من أشهر النماذج للجامعات المنتجة؛ إذ إن هذه الجامعة يشار إليها على أنها السبب وراء ظهور وادي السيلكون؛ إذ تحالفت بعض مراكز بحوثها مع مؤسسات عدة، ومن الأمثلة على التحالفات الناجحة لهذه الجامعة- والتي يمكن التعلم منها- تحالفها مع شركة هيوليت باكارد؛ إذ تعود العلاقة بينهما إلى الخمسينات، وتحولت هذه العلاقة في الربع الأخير من القرن العشرين لنوع من التحالف، أدى إلى قصص نجاح مثيرة للاهتمام، والتي تمثلت في تصميم العديد من الأنظمة المعلوماتية المهمة، نذكر منها: Charles\Schw, Ciscosystems, E. BayNetscape, Mike, San Microsystems and Yah، ويرجع الباحثون أغلب الأرباح التي حققت في وادي السيلكون إلى أنها كانت من نتاج الشركات التي بدأت من خلال الخريجين وأعضاء هيئة التدريس في جامعة ستانفورد.

ب- التمويل المرتبط بالأداء Performance- Funding:

لقد ظهرت مؤخرًا بدائل لتمويل التعليم؛ تهتم بجودة التعليم وكفاءته وفاعليته، ومنها التمويل المبني على الأداء Performance- Funding؛ إذ يعد من أحدث الأساليب المتبعة في العالم وخصوصًا في الولايات المتحدة الأمريكية... ولقد أثبت جدواه في تحسين مخرجات التعليم (Opoczynki, 2016).

النماذج الأمريكية المختلفة للتمويل بناء على الأداء:

تعد تجربة الولايات المتحدة الأمريكية- في هذا النوع من التمويل- ثرية بسبب اختلاف كل ولاية عن الأخرى في النموذج الذي تطبقه، ومن أحدث تلك النماذج ما يلي (المنقاش والخضير، 2017: 207-208):

1- **نموذج أداء الطلبة:** ظهر هذا النموذج بسبب قانون التعليم حق لكل طفل عام 2001م، فأصبح نجاح نظام التعليم في الولاية يقاس بناء على نتائج طلابها في الاختبارات الوطنية، وعلى هذا الأساس يكون التمويل، وأول ولاية تتبع هذا النموذج؛ هي ولاية واشنطن، ولكنه واجه انتقاداً؛ لأنه لا يوضح الأنشطة التي تؤدي إلى تحسن أداء الطلبة، كما لا يأخذ بعين الاعتبار الأطفال محدودي الدخل أو من مناطق نائية.

2- **نموذج المدرسة الناجحة:** فالمدارس الفعالة التي تحقق أهداف الولاية التعلمية؛ تحصل على مقدار أعلى من التمويل، إلا أن هذا النموذج يفتقر إلى الآليات التي تُحقَّق بها كفاءة المدرسة وكيفية التحسن في الأداء، وكذلك يستبعد من هذا النموذج المدارس الكبيرة ومدارس المناطق النائية.

3- **نموذج تحكيم المختصين**: ويطبق في ولاية ماين Main، وولاية ويمنغ Wyoming وولاية أوريغون Oregon، ويعتمد على تشكيل لجنة من المتخصصين ليحددوا الموارد المالية الضرورية لتقديم تعليم مناسب، وعلى أساسها تحسب كلفة التعليم الذي يطبق الاستراتيجيات الحديثة في التدريس بناء على دراسات علمية، ويعاب عليه أنه يعتمد على الآراء وليس موضوعياً، إلا أنه نجح في ولاية ويمنغ Wyoming.

4- **نموذج فاعلية برامج المدرسة:** ويركز على الإصلاحات المدرسية وما تحتاج إليه من تمويل؛ بناء على نتائج دراسات علمية، يختار برنامج الإصلاح الذي يساعد المدرسة على تحقيق أهدافها، وعلى أساسه يحدد التمويل؛ ويعد هذا النموذج أفضل من المدرسة الناجحة؛ فهو يطبق في نصف الولايات الأمريكية، ويُعاب عليه صعوبة تعميم تجربة أي مدرسة على بقية الولايات؛ نظراً لاختلاف ظروف كل مدرسة وطبيعتها.

5- **النموذج المبني على أساس مناسبة الشواهد:** وهو من أحدث النماذج؛ إذ يكون التمويل بناء على نتائج أداء الطلبة في الاختبارات الدولية، وقد طبقت أكثر من 30 ولاية في أمريكا تمويل الأداء للتعليم العالي، وترتبط مباشرة بالأداء المؤسسي على مقاييس، مثل الاحتفاظ بالطلاب، والاستحقاق الائتماني، وإكمال الطلاب الدرجة وتوظيفهم. وتتراوح كمية التمويل الحكومي المرتبط بمؤشرات الأداء من أقل من 1 في المائة في ولاية إيلينوي إلى ما يتراوح بين 80 و 90 في المائة في أوهايو وتنيسي (Lederman، 2011).

خطوات تطبيق أسلوب التمويل المبني على الأداء في الولايات المتحدة الأمريكية:

وضع (Klein, 2015) خطوات يجب اتباعها لنجاح تطبيق التمويل المبني على الأداء على مستوى الولايات، وهي:

1- **التزام الولاية:** يعني به الحصول على دعم القيادات العليا الحكومية والأكاديمية في الولاية لتطبيق أسلوب التمويل المبني على الأداء، وهذا ما يعطي قوة في مواجهة المعارضة.

2- **تأييد الحلفاء:** من خلال الحصول على دعم العاملين في القطاع التعليمي كافة وتأييدهم، وأصحاب المصلحة من مديرين ومعلمين وطلاب وأولياء أمور وغيرهم على هذا النوع من التمويل.

3- **تحديد أولويات الولاية:** وتنطلق أولويات الولاية من أهدافها التربوية وخططها الاستراتيجية.

2- تجربة تمويل التعليم العالي في بريطانيا:

يعد التعليم في بريطانيا خدمة وطنيّة تدار محليًا، وتعدّ اللامركزية من أهمّ سمات النظام التعليمي، وتتحمّل السلطات المحلّية المسؤولية كاملة في تمويل التعليم وإدارته، وتتكفّل السلطات بحوالي 40% من نفقات التعليم بجميع مراحله، وتساعد الدولة السلطات المحلية بحوالي 55- 60% من هذه النفقات، وقد تصل هذه المساهمة إلى 90% من المصروفات، وذلك في حالة عجزها عن تحصيل الضرائب، ومن أبرز الجامعات الخاصّة في بريطانيا جامعة أكسفورد وكمبردج ولانكستر، وتمثّل الرسوم الدراسية إلى جانب مساهمة المجلس البريطاني وما يمنحه الخواصّ المصدر الثاني للتمويل الجامعي، ففي العام 1997/ 1998 أصدرت الحكومة 1999 تشريعًا جديدًا يدعو الطلبة الجدد في المملكة المتّحدة والاتّحاد الأوروبي إلى المشاركة بنصيب أوفر في هذه المصروفات، مع إعفاء ذوي الأسر الفقيرة من هذه المصروفات، أو دفع نسبة منها فقط، كما يشارك القطاع الخاصّ في التمويل، وكذلك تدرّ العقود البحثيّة والاستشارات العلميّة والهندسيّة والأوقاف إيرادات إضافية(الدقي، 2015: 36).

وهذا يتفق مع ما ذكرته مؤسسة الدراسات المالية (Institute for fiscal studies, 2017) أنه قد حدث تحول كبير في الطريقة التي تمول بها الحكومة البريطانية التعليم العالي من المنح المقدمة إلى القروض الطلابية وأدخلت الرسوم الدراسية في عام 1998، وزادت في عام 2006 ومرة أخرى في عام 2012، وقد أدى ذلك إلى زيادة التمويل

الإجمالي، ولكن المنح التعليمية الحكومية انخفضت، كما ألغيت منح الصيانة، ونتيجة لذلك فإن 96 في المائة من الدعم الحكومي المقدم الآن أصبح في شكل قروض.

تضرب بعض الجامعات الإنجليزية بجذورها في التاريخ، وتعد من أهم الجامعات وأعرقها في العالم، وتعود بداياتها إلى القرن الثالث عشر الميلادي، وقد تأسست الجامعتان العريقتان أكسفورد Uxford، وكامبردجCambrid بالتبرعات الفردية، ومصادر متنوعة كالأوقاف والمنح والهبات، واستمر هذا التمويل الخاص إلى أن أنشئت لجنة المنح الجامعية، ومجلس تمويل الجامعات التي تعد مؤسسات مستقلة لكنها مدعومة ماليا من قبل الحكومة، ويقوم مجلس تمويل الجامعات في بريطانيا بحصر الاحتياجات للجامعات البريطانية، ويتفاوض مع الحكومة المركزية حول تقديم منح لكل جامعة، وبناء على توصيته يتم توزيع الأموال بين الجامعات، كما أن الجامعات البريطانية تعتبر مؤسسات مستقلة، لكنها مدعومة ماليا بشكل مباشر من قبل الحكومة من خلال عدد من منظمات التمويل المختلفة مثل: لجنة منح الجامعات ومجلس تمويل الجامعات(عون، 2000م في المذكور والدباسي، 2018: 33).

وظلت المملكة المتحدة لسنوات طويلة تبحث عن آلية تتمكن عبرها من تجاوز العديد من الإخفاقات والمصاعب المقترنة بتطبيقات تمويل التعليم العالي لديها، وفي عام 1992م صدر مرسوم شهير عن وزارة التربية البريطانية بشأن التعليم الإضافي والعالي كان له أثره البالغ على إعادة تشكيل نظام التعليم العالي في إنجلترا، وتضمن هذا المرسوم قراراً بإنشاء ما يسمى بمجلس التمويل للتعليم العالي لكل من إنجلترا وويلز، وأوكل هذا المجلس كافة المسؤوليات المتعلقة بضمان النوعية للمؤسسات التعليمية التي يقوم بتمويلها(الجميعي، 2015).

ويلاحظ أن مسؤولية تمويل التعليم العالي في بريطانيا كانت تقع على عاتق الحكومة المركزية التي تقوم بتقديم منح مالية للجامعات البريطانية، وكانت أول منحة قدمتها للجامعات 1889، وظلت تقدم الحكومة هذه المنح بشكل منتظم حتى عام 1919، الذي أنشئت فيه لجنة المنح الجامعيةC. G (GrantsUniversityCommittee لتقوم بمهام توزيع المنحة السنوية التي تخصصها الحكومة المركزية على مختلف الجامعات البريطانية (الحربي، 2015: 16).

وظلت اللجنة تؤدي وظائفها حتى صدور قانون الإصلاح التعليمي عام1987م؛ إذ أُنشئ مجلس تمويل التعليم العالي (HEFC)بفروعه الثلاثة إنجلترا وويلز وأسكتلندا ليقوم بمهام التأكد من سلامة استثمار أموال دافعي الضرائب، ووضع آليات وأساليب إضافية لتمويل الجامعات والعمل على استقلالها إدارياً وماليا؛ً بهدف زيادة قدراتها في مواجهة العجز المتزايد في الموارد المالية المخصصة للجامعات من الحكومة المركزية للاقتراض منها وطُوِّر عام 1998م؛ إذ أصبح يطلب من الطالب سداد ما عليه من ديون بعد تخرجه وحصوله على عمل يدر عليه دخلاً ثابتاً، ووصلت قيمة القرض الذي تقدمه الشركة للطلاب إلى حوالي 50%من إجمالي الرسوم التي يدفعها الطالب، وتزداد إلى 90%في حالة ثبوت حاجة الطالب لذلك، وفي بداية1999 أُصدر قانون يقضي بأن تقدم السلطات التعليمية المحلية لكل طالب في التعليم الجامعي مبلغاً قدره 1000 جنيه إسترليني كل عام في نطاق المنطقة التي بها الجامعة (الهلالي، 2003).

ومن هذا المنطلق جاء مجلس تمويل التعليم العالي England Council Funding Education Higher المعروف بـ HEFCE ليعمل على (الخطيب، 2003):

1- تشجيع مؤسسات التعليم العالي على مقابلة الطلب من الطلاب.
2- رفع مستوى الكفاءة وضمان الجودة النوعية.
3- تطوير سبل الإنفاق على التعليم وضمان حسن استثمار المال العام في التعليم.
4- تشجيع التنوع في أنماط التعليم العالي.
5- زيادة الشراكة بين التعليم العالي والمؤسسات الأخرى في كل ما يتعلق بالخدمات التي يوفرها التعليم العالي.

6- التشجيع المستمر لمؤسسات التعليم العالي لتعديل مساراتها نحو الوجهة الصحيحة.

وفي الوقت نفسه يعمد مجلس تمويل التعليم العالي إلى نشر تقاريره حول منجزاته في تقويم مؤسسات التعليم العالي وتمويلها لكي تحقق الفائدة للجميع.

شروط تمويل التعليم العالي في المملكة المتحدة (الجميعي، 2015):

وفقاً لدليل تمويل التعليم العالي في إنجلترا فإن المجلس يعلن في شهر مارس من كل عام عن تقديم منحة للعام الدراسي التالي لكل جامعة وكلية يتولى تمويلها، ويتوقف مقدار المبالغ التي تحصل عليها كل مؤسسة على الظروف الخاصة بها بما في ذلك حجم الطلاب وتركيبتهم، والمواد التي تُدرَّس، وكمُّ الأبحاث المنفذة وجودتها، وقد أُرسيت أساليب التمويل المتبعة بواسطة المجلس بعد إجراءات ومشاورات مكثفة ومستفيضة مع قطاع التعليم العالي؛ إذ طورت هذه الأساليب أثناء فترة شهدت تنامياً في أعداد الطلاب، وأثبتت أنها مرنة بما يكفي لدعم اللائحة الحالية الخاصة بالاندماج.

ويتبع المجلس سياسة انفتاحيه بشأن أساليب تخصيص الأموال ولوائحها، ويقوم المجلس في كل عام بإخبار وزير التعليم والتوظيف بالاحتياجات التمويلية للتعليم العالي في إنجلترا، وتُحدَّد بعد ذلك الأموال الفعلية من الحكومة وتُقرُّ من البرلمان... ويقوم المجلس في الوقت الحاضر بتوزيع المنح على 138 مؤسسة للتعليم العالي و74 كلية تنظم دورات للتعليم العالي.

وتمثل الرسوم الدراسية المصدر الرئيس الآخر للتمويل، وتقدم وزارة التعليم والتوظيف ومكتب ويلز لسلطات التعليم المحلية الأموال اللازمة لتغطية الرسوم الدراسية، وذلك بتسديد المدفوعات للجامعات والكليات لغرض مكافأة الطلاب الذين يستحقونها في المملكة المتحدة ودول الاتحاد الأوروبية الأخرى، وتقوم وكالة المنح الطلابية في أسكتلندا وإدارة تعليم إيرلندا الشمالية بتسديد مدفوعات رسوم الدراسة للمؤسسات مباشرة، وتدعم مجالس الأبحاث التي يمولها مكتب العلوم والتكنولوجيا المشروعات البحثية في المؤسسات الفردية، كما تقدم الدعم أيضاً لبعض طلاب الدراسات العليا، ويعتمد التعليم الطبي والأبحاث الطبية وتلك المتعلقة بطب الأسنان على الشراكة القائمة بين المجلس وخدمة الصحة القومية، ويخصص مجلس تمويل التعليم العالي في إنجلترا اعتمادات مالية لكل جامعة أو كلية لدعم أنشطة التدريس والبحوث والأنشطة الأخرى ذات الصلة، وتُوفَّر هذه الأموال على صورة منحة إجمالية، وللمؤسسات التعليمية حرية توزيع هذه المنحة داخلياً حسبما تراه مناسباً، ما دامت هذه الأموال تستخدم في الأغراض التي قدمت من أجلها، ويمول المجلس أنشطة التدريس والبحوث وفقاً لنسبة ثابتة، وتُحدَّد الحصة الفعلية لكل منها بشكل سنوي.

وفي ديسمبر من كل عام تزود الجامعات والكليات المجلس بتحليل لأعداد طلابها حسب المواد الدراسية، بالإضافة إلى معلومات عن الأنشطة البحثية، وذلك خلال ما يعرف بالإحصائيات المبكرة لطلاب التعليم العالي (HESES) التي تعطي معلومات عن عدد الطلاب المسجلين فيها، وفي ضوئها يقرر المجلس المنح المقدمة للمؤسسات فيما بين شهري ديسمبر وفبراير من كل عام عقب إعلان الوزير عن بيان الميزانية في نوفمبر.(الجميعي، 2015).

الاعتمادات المالية المخصصة للتدريس:

يقرر المجلس في شهر يناير من كل عام المبلغ الإجمالي المراد توزيعه لغرض التدريس من أصل المبلغ الكلي المعلن من وزير الدولة، ويُقسَّم عندئذ المبلغ إلى تمويل مركزي وتمويل هامشي، والتمويل المركزي (Funding Core) هو ذلك الجزء من منحة المؤسسة الذي يخصص للتدريس والذي يُرحَّل من عام إلى العام الذي يليه موفراً بذلك

الاستقرار المالي، أما التمويل الهامشي فيقصد به استيعاب أعداد إضافية من الطلاب وتطوير البنية الأساسية وتوفير الدعم لمبادرات معينة في مجال التدريس (الخطيب، 2003).

وذكر(سعد، 2011) أنه يوجد في المملكة المتحدة 7 مجالس للبحث العلمي تدعمها الحكومة البريطانية ب 3 مليارات جنيه إسترليني سنوياً لتقوم بدورها في توزيع منح تمويلية للباحثين في الجامعات وفق آليات وضوابط محددة، كما أن هناك قنوات أخرى للحصول على الدعم المالي: كالاتحاد الأوروبي وقطاعي التجارة والصناعة وبعض المؤسسات الخيرية والجمعيات العلمية التخصصية.

وما يميز مجالس البحث العلمي أنها لا تكتفي بدور التمويل فقط، بل تقوم من خلال خبرائها باستشراف النقاط البحثية الساخنة والهامة في جميع المجالات على مستوى العالم، وتشجع وتحفز الجهات البحثية للبحث في هذه المجالات، ولأن سياسة التعليم البريطاني أدركت أهمية البحث العلمي بأنه المحرك الرئيس للاقتصاد القائم على المعرفة، وهو الأساس الذي يحدد مكانة كل أمة في المستقبل؛ أصبحوا في مصاف الدول المتقدمة.

وأكد بالتان وآخرون(Paltan& Others, 2017) أنه من عام 2012م نُقلت مسؤولية تمويل التعليم في إنجلترا من الحكومة بشكل عام إلى الأفراد الخريجين، ويكون ذلك عن طريق التدرج في خفض النفقات أو المصروفات من عام إلى عام آخر وبنسبة 37% - 40% كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (3) ملخص مخصصات HEFCEللجامعات والكليات، السنوات الأكاديمية مليار نقداً £

	18/2017	17/2016	16/2015	15/2014	2014/2013	13/2012	12/2011	11/2010	10/2009
منحة متكررة									
التدريس:	1.32	1.36	1.38	1.58	2.33	3.23	4.32	4.72	4.71
البحث:	1.60	1.58	1.56	1.56	1.56	1.56	1.56	1.60	1.58
صندوق الابتكار:	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.03	0.02	0.02
التعليم العالي:	0.16	0.16	0.16	0.16	0.15	0.15	0.15	0.15	0.13
المجموع:	3.08	3.10	3.10	3.30	4.04	4.94	6.05	6.4	6.45
التمويل غير المتكرر									
رأس المال:	0.35	0.50	0.60	0.44	0.30	0.27	0.30	0.53	0.56
أخرى:	0.09	0.10	0.12	0.14	0.15	0.13	0.21	0.33	0.32
المجموع:	3.52	3.69	3.82	3.88	4.49	5.33	6.56	7.36	7.33

أعلن مجلس تمويل التعليم العالي في إنجلترا (hefec, 2017-18) في أبريل 2017 عن مخصصات المنح للفترة 2017-18 لكل جامعة وكلية تقوم بتمويلها، وقد حُدِّثت في يوليو 2017 و(لعدد صغير من المؤسسات) أكتوبر 2017 كما هو موضح في الشكل التالي رقم(5):

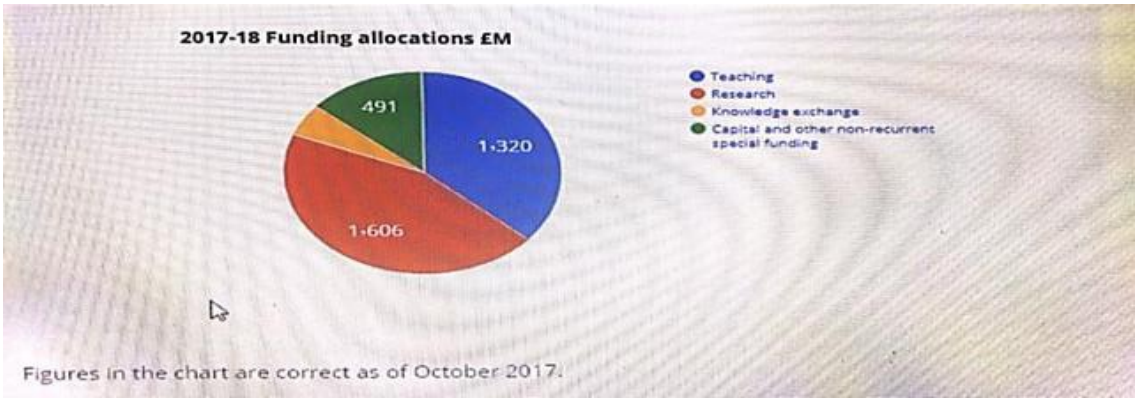

وبلغ مجموع المنح المتاحة للعام الدراسي 2017 – 2018 مليون جنيه إسترليني، بينما الإحصائيات في مجال الأوقاف البريطانية يشير التقرير إلى أن نصف الجامعات فقط في المملكة المتحدة لديها أوقاف أكثر من M1 £. وتقول المقارنات: إن الأوقاف الممولة في بريطانيا تتبع القطاع العام من الجامعات بدلا من الجامعات المملوكة للقطاع الخاص كما في أمريكا مثل هارفارد ويل. "(Cheung, and Egerton,2007) .

وذكرت أوركوداشفيل(Orkodashvili, 2007)أنه في المملكة المتحدة تقوم مجالس البحوث المختلفة بتمويل مشاريع يقوم بها الأكاديميون في الجامعات، وفي بعض الأحيان تعلن مجالس البحث عن مبادرات وأولويات محددة، ولها تمويل مخصص، ولكن بالإضافة إلى ذلك هناك مجال للمؤسسات لتقديم مقترحات في المجالات من اختيارهم، وهناك أيضا تمويل بحثي كبير من المؤسسات الخاصة والحكومة والإدارات والصناعة.

الجدول رقم (4) المنح المعدلة في جامعة كامبريدج البريطانية لعام (أكتوبر، 2013)

(The National archive, 2014)

الأموال المخصصة للتدريس	معدل التخصيص$
تمويل طلاب النظام القديم (التيار الرئيس)	37.157.179
تمويل طلاب النظام القديم (بتمويل مشترك)	34.136
تمويل عالي التكلفة لطلاب النظام الجديد	1.720.557
المخصصات المستهدفة:	
توسيع المشاركة	298.718
تعزيز التدريس ونجاح الطالب	222.470
المخصصات المستهدفة الأخرى	4.581.219
المنح التعليمية المتكررة الأخرى	1.312.793
إجمالي تمويل التعليم	45.327.072
تمويل البحوث	120.141.519
تمويل الابتكار في التعليم العالي	2.850.000
مجموع المنح الدورية	168.318.591

الجدول (5) البيانات المستخدمة في مخصصات HEIF 2017-18 لعدة جامعات بريطانية(Hefce, 2017)

المـــؤســـســـة	دخل الصندوق المستخدم في HEIF 2017-18	تمويل تبادل المعرفة 2017-18 KF
إمبريال لندنImperial College London	14.22799	£4.395.000
جامعة أكسفورد University of Oxford	2.215.769	£4.395.000
The University of جامعة وريك Warwick	457.871	£4.236.333
جامعة مانشستر The University of Manchester	917.285	4.395.000 £

تمويل الابتكار والتميز في تبادل المعرفة:

وتهتم بتبادل المعرفة بين الجامعات والشركات والخدمات العامة والجمعيات الخيرية والمجتمعات، وتشمل هذه الشراكة المشاريع لغرض البحث والتطوير والاستشارات والتدريب ونقل المعرفة بين الشراكات، وكانت النتيجة أن

زادت مؤسسات التعليم العالي الإنجليزية دخلها إلى أكثر من 3.5 مليار جنيه إسترليني في 2016 - 2015 (بزيادة 2.2 في المائة بالقيمة الحقيقية مقارنة مع 2014-15).

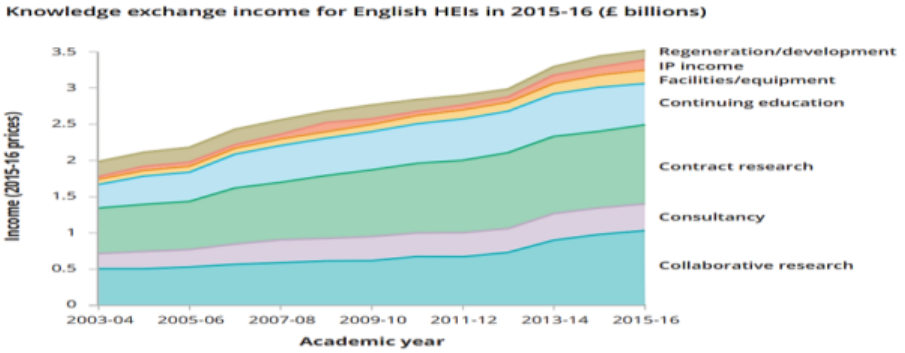

الشكل (6) ازدياد الدخل من تبادل المعرفة عبر حقبة زمنية(Annual report and accounts, 2017)

ذكر موقع صوت الجامعات (The voice of universities) أن الجامعات تحصل على دخل من مصادر متنوعة: الطلاب، والأعمال التجارية، والحكومة، والجمعيات الخيرية، ومن المصادر المحلية والدولية على حد سواء، من خلال الإدارة المالية الدقيقة والمستجيبة، تستخدم الجامعات هذا الدخل من أجل:

1- تقديم تجربة تعليمية متميزة للطلاب، مع تعليم عالي الجودة.
2- توليد أبحاث على مستوى عالمي.
3- تعظيم مساهمتها في الاقتصاد والمجتمع.

وبتأثر دخل الجامعات بالسياسات الحكومية على نظام تمويل الطلاب الجامعيين والدراسات العليا، وتمويل البحث والابتكار؛ لذلك تؤخذ في الحسبان تأثيرها على الاستدامة المالية طويلة الأجل للجامعات.

ويعمل موقع (Voice of universities) على ضمان الصحة المالية الشاملة لقطاع التعليم العالي من خلال:

1- تشكيل السياسات الحكومية التي تؤثر على الاستدامة المالية للجامعات ووزارة الأعمال والابتكار والمهارات ومجلس تمويل التعليم العالي في إنجلترا؛ مثل مراجعة الإنفاق الشامل لعام 2015.
2- اتخاذ خطوات لتحسين وضوح الإدارة المالية للجامعات وشفافيتها.
3- تحديد المخاطر المالية للقطاع وفرص تحسينه ومساعدة الجامعات على تطوير استراتيجياتها المالية.

جدول(6) الجامعات البريطانية بحجم الأوقاف فيهاIPFS – List of UK universities by) endowment):

قيمة الأوقاف	University /الجامعة	الأوقاف في عام (£m)2013	الأوقاف في عام (£m)2014	الأوقاف في عام (m£) 2015
أكثر من 1 بليون£	Cambridge كامبريدج	4.900	5.890	-
	Oxford أكسفورد	4.033	4.245.9	-
أكثر من 500 مليون إلى 100مليون£	Edinburgh أدنبره	283.5	297.9	317.2
	Manchester مانشستر	169.2	174.3	188.9

3- تجربة تمويل التعليم العالي في اليابان:

تُدعم ميزانية الجامعات في اليابان من منطلق سياسي توجيهي، وهو أن التعليم مفتاح النهضة والتفوق، ولا بد من التعويض البشري بالمهارات وتعويض ما حرمت منه اليابان من مصادر طبيعية للثروة، وقد ظهرت آثار النمو

في التعليم، وخاصة الجامعي منه في التنظيم والبناء الفني والتكنولوجي، وتوفر العمالة الماهرة والمدربة على أعلى مستوى.

مصادر تمويل التعليم الجامعي في اليابان

تتنوع مصادر تمويل التعليم في اليابان؛ وأهمها نوجزها فيما يلي (Akihiro, 2010):

أ- **مصدر التمويل الحكومي**: تقوم الحكومة اليابانية بتوفير 75% من تمويل الجامعات القومية، بينما تقدم نسبة 9.1% من التمويل إلى الجامعات الخاصة فقط، وتستكمل الجامعات القومية والخاصة باقي النسبة من مصادرها الخاصة.

ب- **مصادر تمويل خاصة**، وتشمل ما يأتي (حسين، 2011: 36-38):

1- **المصروفات المدرسية:** وتغطي المصروفات التي يدفعها الطلاب نسبة (12%) من دخل الجامعات، وتستنزف المصاريف والرسوم، بالإضافة إلى تكاليف الإعاشة(25%) من دخل الأسرة اليابانية؛ لذا فالعبء الذي يقع على الطلاب اليابانيين وعائلاتهم أكثر من الدول الأوربية والولايات المتحدة.

2- **المنح:** بلغت المنح الحكومية للجامعات(1.553.700) مليون ين ياباني؛ أي (9.650$)مليون دولار، بالإضافة إلى (80%) من المنح للبحوث العلمية؛ أي (131.400) مليون ين؛ أي (820$) مليون دولار.

3- **القروض:** نظرا لارتفاع الرسوم في الجامعات اليابانية؛ قامت الحكومة اليابانية بتوفير قروض للطلبة الجامعيين، وهناك مؤسسة تتولى هذا الأمر، وهناك نوعان من القروض الطلابية؛ واحد دون فوائد، والآخر بفوائد، وتوجد مدة سماح بعد تخرج الطالب كي يقوم بسداده، وأقصى مدة هي (20 سنة).

دعم الشركات للتعليم الجامعي:

تؤدي الشركات دوراً في تمويل التعليم الجامعي في اليابان إلى جانب تعاونها في تأسيس معامل الجامعات للبحوث وتطويرها، وهذا يخدم البحث العلمي؛ فعلى سبيل المثال شاركت ثلاثة كيانات اقتصادية كبيرة في تمويل البرنامج التعليمي للتعليم الإلكتروني، وهي سوني، وباناسونك، وهيتشي؛ إذ وُفِّرت الاحتياجات كافة لهذه التجربة، من المؤسسات الخاصة؛ لأن تكلفة المعدات لدعم التعليم الإلكتروني كانت كبيرة جداً.

التمويل الذاتي: تعتمد الجامعات اليابانية في تمويلها على جزء من دخلها؛ مثلاً؛ نسبة دخلها من المستشفيات الجامعية (19%) فضلاً عن عقود البحث مع الحكومات المحلية والشركات الخاصة، ويمكن للجامعة استخدام الأموال وفقاً لتقديرها، والاحتفاظ بالفائض للعام التالي.

الهبات والمنح الخارجية: تبذل الجامعات اليابانية الحكومية والخاصة جهوداً للحصول على الهبات والمنح من القطاع الخاص والجهات المانحة، والحصول على المساعدات باستمرار؛ وتغطي هذه الإعانات المباشرة حوالي 50 إلى 60 في المائة من إيراداتها الحالية، وتحصل هذه الجامعات على دخل تكميلي من موارد متنوعة مثل الرسوم الدراسية وغيرها من الرسوم، والدخول للمستشفيات الجامعية، والهبات الخاصة والتبرعات، وغيرها من الصناديق الخارجية التنافسية، وقد بدأ تمويل البحوث العامة ونفقات التنمية بعيدا عن التمويل المتكرر الممنوح للمؤسسات، على أن تمنح على أساس تنافسي، التي يمكن للجامعات الوطنية والعامة والخاصة أن تسعى جاهدة للحصول عليها كزيادة مطردة، وهي تشمل صناديق البحوث التنافسية مثل المنح المقدمة.

عملت اليابان عدداً من الإصلاحات في التعليم في الجانب التمويلي، فابتداءً من عام 2015 كانت نسبة مصادر التمويل العام في اليابان لا تشكل سوى 34.3% من المجموع، في حين أن النسبة المئوية لجميع مصادر التمويل الخاصة تصل إلى 65.7%؛ إذ بلغت نسبة إنفاق الأسر على التعليم 53.4%(OECD, 2015: 233) ، وتعد الرسوم

الدراسية مرتفعة في اليابان مقارنة ببقية بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، على سبيل المثال في العام 2014-2015 كان متوسط الرسوم الدراسية ($5.152) على المستوى الجامعي، في حين كانت تصل إلى(8.262)دولارا أمريكيا في المؤسسات الخاصة (OECD, 2015: 235). وبمقارنة الإنفاق العام على التعليم العالي في اليابان؛ مقارنة بأمريكا وبريطانيا وبقية الدول؛ نجده أصغر نسبة من الناتج القومي الإجمالي من البلدان الصناعية، ومعظم تمويل التعليم العالي في اليابان من القطاع الخاص(Johnstone, 2003).

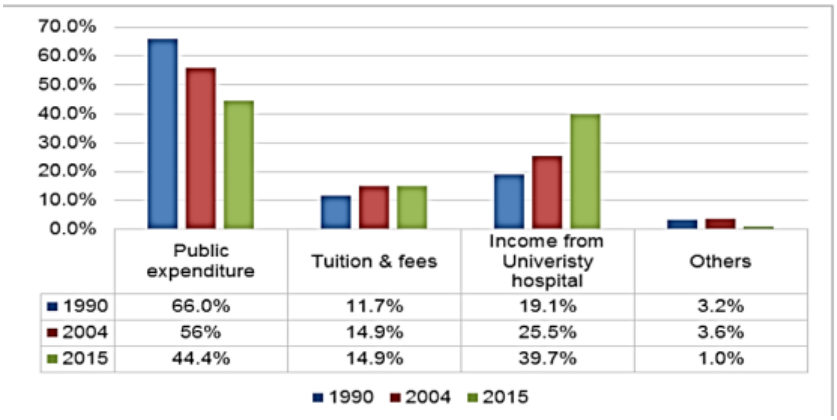

الشكل رقم (7) التغييرات في الموارد المالية السنوية في الجامعات الوطنية اليابانية (Huang, 2016)

كما هو موضح في الشكل هناك انخفاض مطرد في نسبة النفقات العامة، وارتفاع نسبة الدخل في الجامعة والمستشفيات والرسوم الدراسية والرسوم في الجامعة الوطنية في المدة من 1990 إلى 2015.

وتشير دراسة أجرتها جامعة طوكيو إلى حدوث انخفاض في المنح الحكومية، ونمو حصة الدخل الذاتي، خاصة رسوم المستشفى الجامعي، وكما هو مبين في الشكل فإن نسبة المنح الحكومية التي تلقتها الجامعة على مدى العقد الماضي انخفضت من 49.7% إلى 43.0%، في حين ارتفعت نسبة رسوم المستشفيات من 14.2% إلى 20.7%. وكما يوضحه الشكل الآتي:

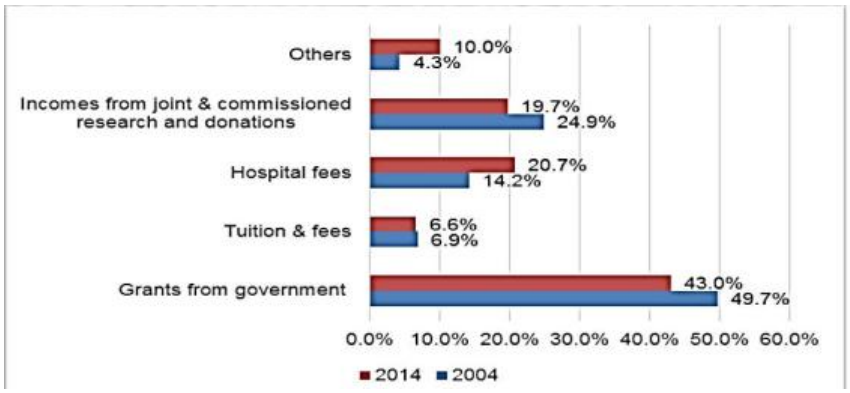

الشكل رقم (8) يوضح التغييرات في توزيع إيرادات جامعة طوكيو 2004-2014(Huang, 2016)

وعلى الرغم من حدوث انخفاض في مقدار الإيرادات المتولدة عن الملكية الفكرية الأخرى بين عامي 2009 و2014، وكمية الدخل من براءات الاختراع لديها بنسبة أكثر من ثلاث مرات، وارتفع من 891 مليون ين ياباني إلى 1،992 مليون ين ياباني في المدة نفسها. وكما يوضحه الشكل الآتي

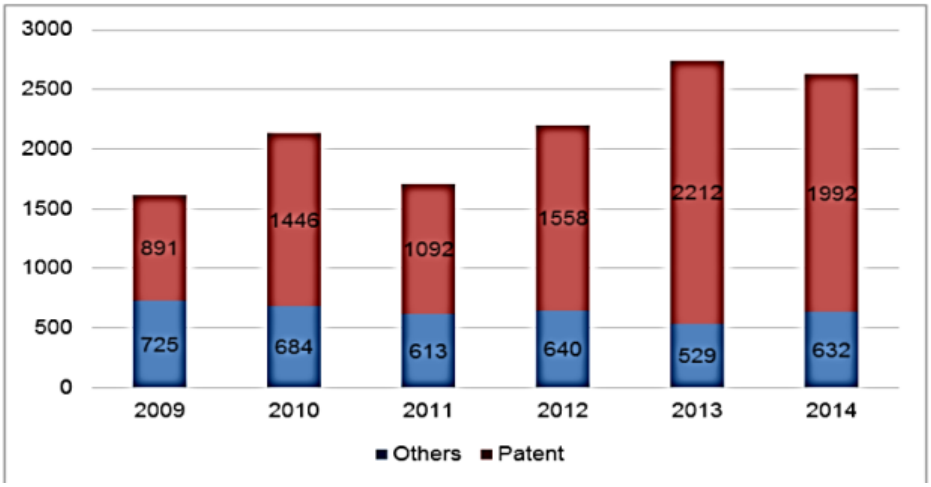

شكل (9) دخل براءات الاختراع والملكية الفكرية في مؤسسات التعليم العالي (الوحدة: مليون)(Huang, 2016)

4- تجربة تمويل التعليم في أستراليا:

يذكر عبد ربه (2013) أن نظام التعليم في أستراليا نظام مركزي في تحديد الأهداف العامة والخطوط الرئيسة للمحتوى ومعايير قياس التحصيل، وفيما عدا ذلك فهو غير مركزي،

مصادر تمويل التعليم في أستراليا:

هناك ثلاث جهات تشرف على التعليم في أستراليا:

1- **الحكومة الفيدرالية:** وتقوم بمنح الهبات للولايات لأغراض تعليمية، كما أنها هي المسؤولة عن التعليم في منطقة العاصمة (كانبرا).

2- **الحكومية المحلية:** من خلال وزير التربية بالولاية، وبموجب الدستور فالتعليم في الولايات مسؤولية الحكومة المحلية لكل ولاية، وفي عام 2001 أُلغي دور المجالس وقُلِّل دور الولايات، وأصبح دور الولايات محدوداً تمثله هيئات استشارية صغيرة.

3- **المستوى الجامعي:** تتصف الإدارة الجامعية باللامركزية؛ وكل جامعة لها نظام خاص بها. وتتبع معظم جامعات أستراليا أسلوباً تمويلياً تقوم فيه الجامعة ببيع خدماتها التدريسية والبحثية والاستثمارية بعقود خاصة مع عملائها؛ مثل الطلاب وأصحاب الأعمال والهيئات الحكومية العامة كما في نظام السوق؛ بما يزيد فاعليتها وكفايتها واستجابتها لمتطلبات القطاع الخاص (طه، 2014).

مصادر تمويل التعليم في أستراليا:

التمويل الحكومي: تتبع الحكومة الأسترالية استراتيجية واضحة في تمويل الجامعات، فتتولى حكومة كل ولاية 90% تقريبا من ميزانية التعليم، بينما تتولى الحكومة الفيدرالية 10% ويصرف من هذه الميزانية 82% للمؤسسة التعليمية والتي لها حرية إنفاقها حسب الحاجة، ويوجه 16.5% للتدريب والتعليم ما فوق المرحلة الثانية، و1.5% للخدمات الوزارية، وقد اتجهت الجامعات الأسترالية إلى الأخذ بسياسات تسويق التعليم الجامعي واهتمت بقضايا الجودة والمحاسبية والشفافية في التعليم (عبد الحليم، 2010).

التمويل الذاتي للتعليم الجامعي:

تتعدد أشكال التمويل وأنواعه، ومنها (عبد ربه، 2013):

الرسوم الدراسية: للجامعة الحرية الكاملة في زيادة الرسوم، كما أن تكلفة الطالب الدولي الحد الأدنى لها في جامعة مليبورن13,500 دولار أمريكي سنوياً في مرحلة البكالوريوس، بينما تتراوح في الطب ما بين 20,000 إلى 30,000 دولار سنويا، علمًا بأن الرسوم الخاصة بالطلاب الوافدين تمثل أكثر من 8% من مقدار تمويل الجامعة 1998، وزادت حتى وصلت إلى 13% عام 2014.

تسويق الخدمات التعليمية الجامعية: ويكون عن طريق تسويق البحوث العلمية وحقوق البحوث الفكرية، ووحدة الاتصالات والتسويق، وهي مسؤولة عن تقديم العون لأعضاء التدريس والعاملين وتصميم العلامة التجارية للجامعة وجذب الموارد والتبرعات، بالإضافة إلى تسويق الطلاب والخريجين.

المنح الدراسية: ذكر كاري (2006) أن المؤسسة تقوم بمساعدة الطلاب في إكمال دراستهم من خلال المنح المقدمة من الأفراد أو المؤسسات والشركات، وتقوم جامعة كانبرا بعدة آليات لزيادة تمويل الجامعة من خلال:

1- وصايا الإرث والهبات المؤجلة.
2- جمعيات الخريجين والأصدقاء.
3- صندوق تبرعات المؤسسات.
4- الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الصناعية والحكومية.
5- الدعوة لإقامة المشروعات.

قروض الطلاب المؤجلة: تأخذ جامعات أستراليا بسياسة القروض المؤجلة التي يمول فيها الطلاب رسوم الدراسة، ويعفى من الرسوم برامج تعليم الكبار ودورات التعليم المستمر، وهناك برامج ممولة من أرباب العمل المصانع(عبد ربه، 2013: 238).

الوقف الجامعي: ذكر مصطفى (2007) أن مقدار وقفيات جامعة أستراليا الوطنية بحسب التقرير المالي 2007 هو 850 مليون دولار، في حين بلغت إيراداتها من الأوقاف (استثمارات، تبرعات، منح) 32,2 مليون دولار، أما جامعة ملبورن فبلغت وقفياتها أكثر من مليار دولار، فيما تقدر أوقاف جامعة سيدني ب 1.26 مليار دولار، وتحتل المرتبة الثانية بعد جامعة ملبورن الخاصة التي بلغت أوقافها 1.3 مليار دولار حتى العام 2010. وبلغ مجموع إيراداتها 1.240 مليار دولار لغاية 31 ديسمبر عام 2010 كما هو موضح في الجدول:

جدول (7) إيرادات جامعة سيدني من 12/30/ 2010 لغاية 2011/12/31.

البند	%
المساعدات الحكومية المختلفة	2.70
حكومة ساوث ويلز	7.70
برنامج مساهمة الحكومة للتعليم العالي- وقفية	8.30
منح الحكومة الأسترالية- وقفية	44
برنامج الحكومة للمساعدات الطلابية- وقفية	2.60
أقساط	22.50
دراسات استشارية	7
مداخيل أخرى	9.40

إحصائيات وحقائق عن التمويل في الجامعات الأسترالية:

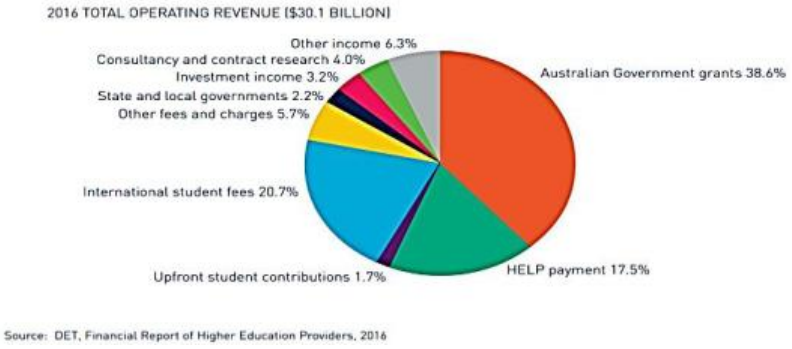

الشكل (10) مصادر الدخل للجامعات الأسترالية من جهاتها (Data Snapshot،2018)

يتضح أن أعلى نسبة من الدخل في الجامعة كان من منحة الحكومة 38%، يليها الطلاب الدوليون 20. 7%، بينما أقل مصدر من الحكومات المحلية 2,2%.

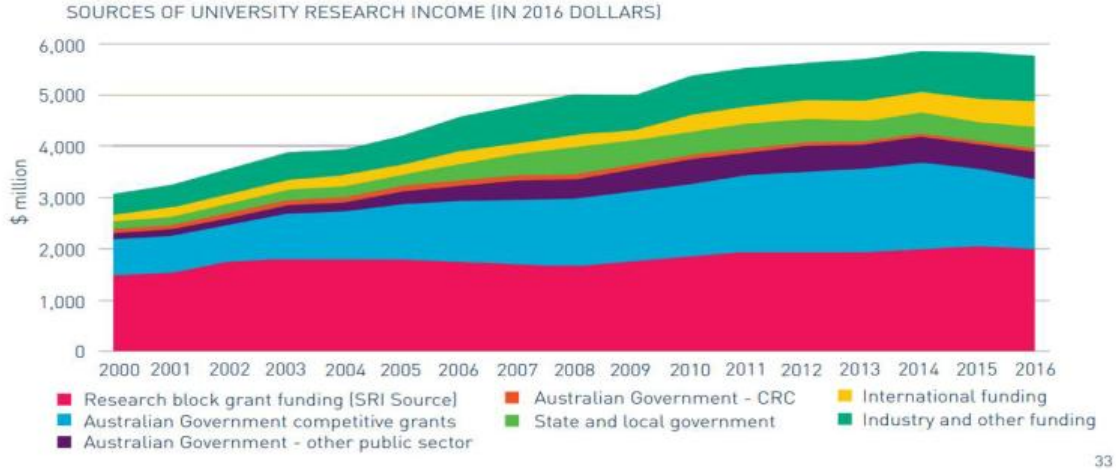

شكل (11) مصادر تمويل البحوث في الجامعات الأسترالية عام 2016 بالدولار (Data Snapshot, 2018).

يتضح من الشكل السابق أن التمويل المقدم من المنح لم يتغير بشكل كبير خلال السنوات من 2000 إلى 2016م، بينما التمويل المقدم من المصانع يعد أكثر مصدر وفي زيادة مستمرة خلال تلك الحقبة الزمنية.

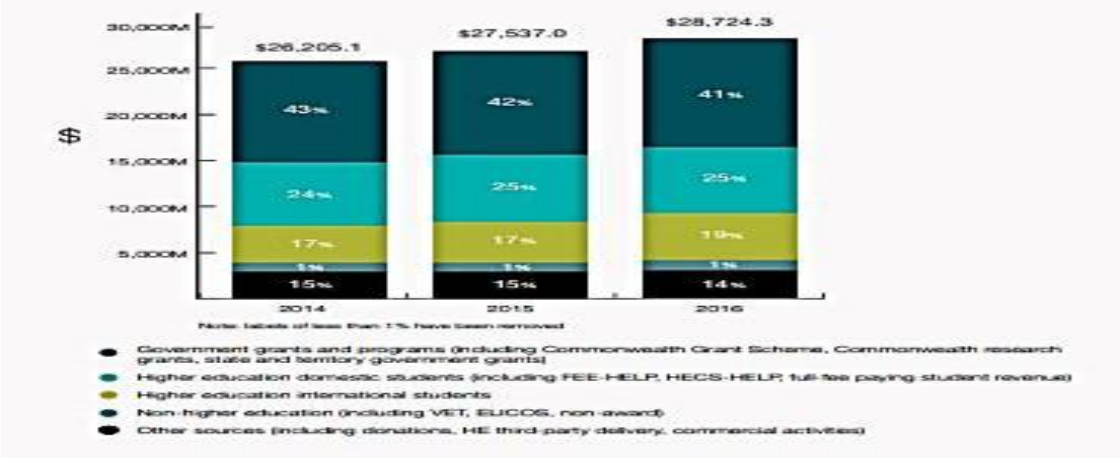

الشكل (12) توزيع الدخل في الجامعات الأسترالية من عام 2014-201(Statistics report, 2017)

الجدول (8) مصادر دخل الجامعات الأسترالية 2014-2016(Statistics report, 2017)

مصدر الدخل	2014 (M'$)	2015 (M'$)	2016 (M'$)	% التغير من 2015-2014	% التغير من 2016-2015
المنح الحكومية	11.332.9	11.588.8	11.824.5	2.3%	2.0%
الإيرادات من الطلاب المحليين	6.400.4	6.844.1	7.140.9	6.9%	4.3%
الإيرادات من الطلاب الدوليين	4.341.1	4.747.7	4.747.7	9.4%	12.4%
التعليم غير العالي (التعليم والتدريب المهني)	231.1	306.3	355.0	32.6%	15.9%
مصادر أخرى (التبرعات، نشاطات تجارية)	3.899.7	4.050.1	4.067.5	3.9%	0.4%
المجموع	26.205.1	27.537.0	28.724.3	5.1%	4.3%

ارتفعت الإيرادات التي حققتها الجامعات بنسبة 9.6% من عام 2014 إلى عام 2016.

لا تزال المنح والبرامج الحكومية تمثل غالبية تمويل الجامعات بنسبة 41%، في حين تمثل مساهمات الطلاب المحليين25 % من الإيرادات، وكانت إيرادات الطلاب الدوليين هي المصدر الأكبر لنمو الإيرادات من عام 2014 إلى عام 2016، بمعدل نمو قدره 995 مليون دولار أمريكي.

أغنى عشر جامعات في العالم من خلال الميزانية والأبحاث والخدمات(The best school, 2017):

تعد الجامعات التالية أغنى عشر جامعات في العالم، وكثير منها تعد أفضل مستوى في الجودة في العالم أيضا، وهذا يدل على وجود صلة بين الأوقاف وجودة الجامعة، صُنِّفت هذه الجامعة من حيث حجم الوقف المالي، وهذا يعني الثقة المتاحة لكل جامعة من خلال النقد والأصول الأخرى، ولكن صُنِّفت- أيضاً- بتضمين معلومات مهمة، مثل متوسط تكلفة الدراسة ومتوسط راتب الأساتذة، وميزانية البحث السنوية.

الجدول (9) أغنى جامعات العالم

الجامعة	معلومات مالية تفصيلية
جامعة هارفارد Harvard University $34.5 Billion	الوقف:.541.893.000.34 دولار. متوسط الرسوم الدراسية السنوية للطالب: 45.278 دولارا.متوسط راتب أستاذ كامل: 226.106 دولارا. ميزانية البحث السنوية: $1.753.753.000 - تحتل المرتبة رقم 10 لأكبر ميزانيات البحث في العالم. حائزة على التصنيف رقم 1 من الجامعات في العالم
جامعة ييل Yale University — $25.4 Billion	الوقف: 25.408.600.000 دولار. متوسط الرسوم الدراسية السنوية لطالب: 47.600 دولار متوسط راتب أستاذ كامل: 199.956 دولارا. ميزانية البحث السنوية: $803.004.000 - ييل المرتبة # 20 لأكبر ميزانيات البحث حائزة على التصنيف رقم 11 من جامعات العالم
جامعة تكساس The University of Texas	الوقف: 24. 515.181. 000 دولار التكلفة السنوية للدراسة لكل طالب جامعي: 46.704 دولارا. متوسط راتب أستاذ: 205.093 دولارات

الجامعة	معلومات مالية تفصيلية
System —$24.2 Billion	ميزانية البحث السنوية: $930.719.000 - تحتل المرتبة رقم 13 لأكبر ميزانيات البحث حائزة على التصنيف رقم 3 من الجامعات في العالم
جامعة ستانفورد Stanford University — $22.4 Billion	الوقف: 22.398.130.000 دولار التكلفة السنوية للدراسة للطالب: 46.320 دولارا. متوسط راتب الأستاذ الكامل:$ 248.370 ميزانية البحث السنوية: 000. 551 .022. 1 دولارا - تحتل المرتبة 8 بالنسبة لأكبر ميزانيات البحوث حائزة على التصنيف رقم 2 من الجامعة في العالم
جامعة بريستون Princeton University — $22.15 Billion	وقف: 580.000 .150. 22 دولار التكلفة السنوية للدراسة لكل طالب جامعي: 43.450 دولارا متوسط راتب أستاذ كامل: 671.201دولار. ميزانية البحث السنوية: 000. 851 .279 دولار حائزة على التصنيف رقم 6 من الجامعة في العالم
جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية King Abdullah 20 Billion	وقف: 20 ملياراً (آخر تسجيل في عام 2015) التكلفة السنوية للدراسة لكل طالب جامعي :$ 0 متوسط راتب الأستاذ الكامل: لا يوجد ميزانية البحث السنوية: N/ A
جامعة ماساشوتس Massachusetts of Technology $13.18 Billion	الوقف: 000.151.181.13 دولار التكلفة السنوية للدراسة لكل طالب جامعي: 46.704 دولارا متوسط راتب أستاذ كامل: 205.093 دولارات ميزانية البحث السنوية: $930.719.000 - تحتل المرتبة رقم 13 لأكبر ميزانيات البحث حائزة على التصنيف رقم 3 من الجامعة في العالم
جامعة بنسلفانيا University of Pennsylvania — $10.7 Billion	الوقف: 000. 764. 10 دولار التكلفة السنوية لكل طالب: 49.536 دولارا. متوسط راتب أستاذ كامل: 209.278 دولارات ميزانية البحث السنوية: $868.058.000 - تحتل المرتبة 16 لأكبر ميزانيات البحث حائزة على التصنيف رقم 16 من الجامعة في العالم
جامعة تكساس Texas A&M University System —$10.5 Billion	الوقف: 000 526.539.10 دولار التكلفة السنوية للرسوم الدراسية لكل طالب جامعي: $27.745 (محطة الكلية) متوسط راتب أستاذ كامل: $137.956 ميزانية البحث: $866.678.000 (محطة الكلية) - تكساس A - M المرتبة # 15 لأكبر موازنات البحث حائز على التصنيف رقم 98
جامعة متشغن University of Michigan —$9.7 Billion	الوقف: 9.743.461.000 دولار التكلفة السنوية للطالب: 45.002 دولارا. متوسط راتب أستاذ كامل: 169.627 دولارا ميزانية البحث: $1.279.278.000 - جامعة ميشيغان تحتل المرتبة رقم 2 لأكبر موازنات البحث حائز على التصنيف رقم 23 من الجامعة في العالم

- **ثانياً: إجابة السؤال الثاني:** ونصه:" كيف يمكن الاستفادة من تجارب تمويل التعليم العالي بالدول المتقدمة لتنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية؟

وللإجابة على السؤال؛ يتم تقديم خلاصة بتجارب تمويل التعليم العالي وتقديم التوصيات والمقترحات المستفادة منها لتنويع مصادر لتمويل التعليم الجامعي في المملكة، وعلى النحو الآتي:

1- خلاصة بتجارب الدول المتقدمة تمويل التعليم العالي

تبين من استعراض التجارب الأربع؛ لتمويل التعليم العالي في بعض الدول المتقدمة، جدوى تلك التجارب، إذ تميزت بالتنوع والبدائل في تمويل الجامعة لتكون مصدراً أساسياً وليس إضافياً كما هو موجود في الدول العربية والنامية وأن بالإمكان الاستفادة منها في تنويع مصادر التمويل للتعليم العالي في المملكة واستدامتها، وربما تكون البيئة في المملكة أكثر ملاءمة؛ خصوصاً في الأوقاف؛ شريطة الاستقلالية والتحرر من قيود البيروقراطية والمركزية، وهذا ما يضمن للتمويل الذاتي التنوع والإبداع والابتكار.

جدول رقم (10) مقارنة تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية وبريطانيا وأمريكا واليابان:

عناصر المقارنة	التعليم العالي				
	السعودية	أمريكا	بريطانيا	اليابان	أستراليا
مصدر التعليم	مجاني في جميع مراحل التعليم الحكومي	مجاني في بعض المدارس في مرحلة التعليم العام ومشترك في الجامعات الحكومية	مجاني في بعض المدارس في مرحلة التعليم العام ومشترك في الجامعات الحكومية	مجاني في بعض المدارس في مرحلة التعليم العام ومشترك في الجامعات الحكومية	مجاني في بعض المدارس في مرحلة التعليم العام ومشترك في الجامعات الحكومية
نسبة الإنفاق على التعليم (UNESCO. Org)	%5. 14	%4. 99	%5. 63	3. 47%	5. 19%
مصادر التمويل الحكومي	مخصصات التمويل الحكومي من الميزانية العامة للدولة	الحكومة الفيدرالية، وحكومات الولايات والسلطات المحلية.	ميزانية الدولة مجلس التعليم العالي المجالس المحلية مجالس البحوث	تمويل نسبي من الدولة	الحكومة الأسترالية الحكومة الفيدرالية
مصادر التمويل الأخرى	الاستشارات التعليم والتدريب المستمر بيوت الخبرة الخصخصة	المنح/ القروض الأوقاف الخصخصة الهبات والتبرعات الاستشارات والاستثمارات	المنح/ القروض الأوقاف الخصخصة قطاع الأعمال الهبات والتبرعات الاستشارات	المنح/ القروض الأوقاف الرسوم الدراسية الشراكات الخصخصة المستشفيات	المنح الرسوم القروض المؤجلة وصايا الإرث والهبات المؤجلة جمعيات خريجين

عناصر المقارنة	التعليم العالي				
	السعودية	أمريكا	بريطانيا	اليابان	أستراليا
	صندوق التعليم الصناديق الجامعية الكراسي البحثية	عقود البحث العلمي التدريب الكراسي البحثية الرسوم الدراسية	والاستثمارات عقود البحث العلمي التدريب الكراسي البحثية الرسوم الدراسية	الجامعية الرسوم الدراسية الصناديق الخارجية التنافسية براءات الاختراع	وأصدقاء/ تبرعات/ مؤسسات شراكة مع مؤسسات صناعية/ حكومية الأوقاف
أهم البدائل المقترحة للتمويل	يمكن للجامعات السعودية الاستفادة من تجارب الجامعات العالمية- موضع الدراسة- من خلال: فتح المجال أمام الأوقاف- تشجيع الهبات والتبرعات- تقديم الاستشارات والاستثمارات- عقود البحث العلمي- الدخول في شراكات				

2- **التوصيات والمقترحات**؛ واستنادا لما سبق توصي الباحثة القائمين على الجامعات في المملكة العربية السعودية وفي الدول العربية والعالم الإسلامي بالاستفادة من تجارب التمويل المعاصرة؛ وكالآتي:

1- سرعة التحرك واتخاذ القرار؛ بتجريب عدد من البدائل المستدامة لتمويل التعليم العالي.
2- التهيئة القانونية والمؤسساتية لإشراك الشركات وقطاع الأعمال في تمويل التعليم الجامعي.
3- التحول إلى موازنة البرامج والأداء في تخصيص النفقات الحكومية للتعليم العالي.
4- إنشاء صندوق مستقلا لتمويل التعليم وتشجيع الأفراد والمؤسسات للإسهام في تمويل التعليم.
5- دعوة الهيئات والمنظمات الدولية للإسهام في تمويل التعليم العالي.
6- فرض المساهمات في التعليم على البنوك والشركات الربحية.
7- مضاعفة الجهود في التوعية بأن التعليم مسؤولية اجتماعية وليس مسؤولية الدولة وحدها.
8- تسهيل التراخيص والإجراءات في عمل الأوقاف للجامعات والاستثمارات في التعليم العالي.
9- وضع الحوافز المادية والمعنوية للجامعات التي تستغل إمكاناتها وتحاول في توليد مواردها المالية.
10- تطبيق مفهوم الجامعة المنتجة؛ من خلال حاضنات الأعمال وبيوت الخبرة والاستشارات البحثية.

مبررات هذه المقترحات:

1- التعليم مسؤولية مشتركة بين الدولة والمجتمع؛ إذ يجب على جميع القطاعات والأفراد المشاركة فيه، والاهتمام بزيادة فعاليته؛ لأن هذه الفعالية والكفاءة قد تنعكس إيجابيا على جميع القطاعات في الدولة؛ لأن مخرجاتها تعد مدخلات لهذه القطاعات.
2- يسهم التعليم في تنمية اقتصاد الدولة أكثر من غيره؛ لذلك وجب زيادة الاهتمام بتمويله.
3- يعد التعليم استثماراً في رأس المال البشري؛ يتطلب توفير المال اللازم له من الأموال العامة والخاصة.

وحتى تتمكن الجامعات من النجاح في تجربة الاستقلالية المالية في تمويل التعليم العالي لا بد لها من:

1- التوأمة مع الجامعات العالمية الأخرى، والاستفادة من تجربتها وتوجيهها المباشر.
2- تفعيل مبدأ المحاسبية والشفافية في جميع المعاملات حتى تتبعد عن الفساد وعواقبه.

3- الاستفادة من الخبراء الاقتصاديين والماليين والتربويين في الجامعة لتنسيق جهودها ومتابعتها.
4- التحلل من البيروقراطية والاستقلالية الإدارية في نظامها حتى تتمكن من أداء دورها كما هو موجود في الجامعات العالمية.

المراجع:

- الجميعي، وفاء عايض. (2015). الاتجاهات العالمية المعاصرة في تمويل التعليم العالي: النموذج البريطاني "رؤية نظرية". عالم التربية –مصر، 16،(52). ص ص 1-85.
- الحربي، محمد محمد. (2015). بدائل مقترحة لتمويل التعليم في الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية. مج 26، ع 106. 141-172.
- حسين، خالد منصور غريب. (2011). بدائل لتمويل التعليم الجامعي الحكومي المصري في ضوء خبرات بعض الدول التربية –مصر. مج 14 ، ع 32. 245-310.
- الحميدي، منال. (2011). تصور مقترح لتمويل التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية في ظل زيادة الطلب الاجتماعي. دراسات عربية في التربية وعلم النفس. 4، 903- 941.
- الخطيب، محمد. (2003). التعليم العالي قضايا وروئ: دار الخريجي للنشر والتوزيع: الرياض.
- الدقي، نور الدين. (2015). تمويل التعليم العالي في الوطن العربي. المؤتمر الخامس عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي. ص ص1-78.
- رؤية المملكة العربية السعودية 2030. تم استرجاعه بتاريخ 23/ 3/ 1439 على الرابط /http://vision2030.gov.sa
- ستراك، رياض بدري. (2008). تخطيط التعليم واقتصادياته. ط1. عمان: إثراء للنشر والتوزيع.
- سعد، فواز. (2011). التعليم العالي في بريطانيا. صحيفة الشرق. أُسترجع في 24 February 2018 على الرابط التالي: http://www. alsharq. net. sa/2011/11/30/26649
- السيد، غادة الوشاحي. (2015). تصور مقترح لجامعة منتحة مصرية في ضوء خبرات بعض الدول جامعة أسيوط أنموذجاً- مصر.ج42، ص ص225- 321.
- شاهين، محمد أحمد. (2016). تمويل التعليم العالي في فلسطين بين الواقع والمأمول. أُسترجع في 29 February 2018 على الرابط التالي: http://www. alayyam. ps/ar_page. php?id=11724978y 292702584Y117249
- صائغ، عبدالرحمن. (2009). تمويل التعليم بين الأحادية والتنويع: رؤية مستقبلية. أُسترجع في2018/2/29 على الرابط التالي: https://mail-attachment. googleusercontent. com/attachment/u //?
- طه، راضي عبد المجيد. (2014). التمويل والشراكة في تطوير التعليم في ضوء الاتجاهات المعاصرة. القاهرة: دار الفكر العربي.
- عبدالحليم، شادية تمام. (2010). الجودة في برامج التعليم المفتوح في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة والاحتياجات المحلية. القاهرة: المؤسسة العربية للاستشارات والتنمية.
- عبدربه، صابر صبحي. (2013). التمويل الذاتي للتعليم الجامعي. القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.
- عيسان، صالحة عبدالله. (2016). آليات مقترحة لتنويع مصادر تمويل التعليم العالي في سلطنة عمان بالإفادة من خبرة الولايات المتحدة الأمريكية. المؤتمر العلمي السنوي الثالث والعشرين للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بعنوان: التعليم والتقدم في دول أمريكا الشمالية- مصر. 259-272.

- العيسى، أحمد محمد. (2005). أبرز سمات التعليم في أمريكا. الرياض الإلكترونية. استرجع في 7 مارس 2018 على الرابط التالي: http://www. alriyadh. com/11963
- الغامدي، عبد الله. (1427 هـ). الإنفاق على التعليم،ط1، مكتب التربية لدول الخليج، الرياض.
- غنايم. مهني (2008). اقتصاديات التعليم، النشأة والمفهوم، مجلة وزارة التربية والتعليم، المملكة العربية السعودية. عدد ربيع الأول/1429هـ.
- القباطي، فيصل.(د. ت). دراسة مقارنة لتمويل التعليم الجامعي الحكومي في اليمن وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. مجلة علمية محكمة، 163- 187.
- كاري، جان. (2006). الجامعات الأسترالية كمؤسسات جامعية تجارية" الجامعات والعوامل. (ترجمة عبد لله الشبلي). القاهرة: عالم الكتاب.
- المذكور، مريم والدباسي، منى. (2018). تمويل مؤسسات التعليم العالي. الكويت: دار المسيلة.
- المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج. (2012). اقتصاديات التعليم. الكويت: المركز. استُرجع في 29 /3/ 1434، http://gaserc. edu. kw/data/site2/pdf/ektsadyat%20el%20ta3leem. pdf
- مصطفى، يوسف عبد المعطي. (2007). الإدارة التربوية مداخل جديدة لعالم جديد. مصر: دار الفكر العربي.
- المنقاش، سارة والخضير، رنا. (2017). التمويل المرتبط بالأداء مدخل لتمويل المدارس الحكومية السعودية: التجربة الأمريكية كنموذج. مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانيات والاجتماع. مج4، 250، 270.
- الهلالي، الشربيني. (2003). اتجاهات حديثة في تمويل التعليم الجامعي، دراسة مقدمة للمؤتمر القومي العاشر، جامعة المستقبل في الوطن العربي، جامعة عين شمس جمهورية مصر العربية. المدة من 27– 28 ديسمبر 2003م.

ثانياً/ المراجع باللغة الإنجليزية:

- Akihiro, A. (2010). Finance Reform in Japan Higher Education Higher Education. Vol. (43), No. (l), p. l 10. http://www. istor. orgstable8/3/2010 .
- Annual report and accounts 2016/17. (2017). Retrieved 29 March 2018: http://www. hefce. ac. uk/about/reportsaccounts
- Berman, Jillian. (2018). Student debt just hit $1.5 trillion. Retrieved 28March 2018: https://www.marketwatch.com/story/student-debt-just-hit-15-trillion-2018-05-08
- Cheung, S. Y. and Egerton, M. (2007). Great Britain: Higher education expansion and reform—changing educational inequalities. In Yossi Shavit, Richard Arum, and Adam Gamoran، with Gila Menahem (Eds.) Stratification in higher education. A comparative study stanford University Press, Stanford, California, 2007, pp. 195-219
- Data Snapshot. (2018). The voice of Australia's Universities. Retrieved 28 March 2018: file:///C:/Users/SONY/Downloads/Data%20snapshot%202018%20web%20(1). pdf
- Dougherty, K. J. , & Reddy, V. (2011). The Impacts of State Performance Funding Systems on Higher Education Institutions: Research Literature Review and Policy Recommendations. CCRC Working Paper No. 37. Community College Research Center.

- Financial Harvard Report.(2017). final_harvard_university_financial_report_2017-3. pdf https://finance. harvard. edu/files/fad/files/vpfii_final_harvard _university_ financial_ report_2017-3. pdf
- Finance and the Treasurer Hefec. (2017-2018). Annual funding allocations 2017-2018. Retrieved on 20 Feb 2018 From the following website: http:// www. hefce. ac. uk/funding/annallocns/1718
- Higher Education Funding Council for England (HEFCE) annual report and accounts 2017 to 2018. Retrieved on 20 Feb 2018 From the following website: https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/710103/CCS207_CCS0318280518-1_HEFC_ARA_2017_18_WEB_ACCESSIBLE__1_.pdf
- Higher Education in Japan. Retrieved on (2018) From the following website: https://www. nier. go. jp/English/educationjapan/pdf/201109HE. pdf
- House of common library. (2017). Higher education finance statistics. Retrieved on 20 Feb 2018 From the following website: https://researchbriefings. parliament. uk/ResearchBriefing/Summary/SN05440
- Huang, F. (2016). Changes and challenges to higher education financing in Japan. .
- Institute for fiscal studies. (2017). Retrieved on 20 Feb 2018 From the following website: https://www. ifs. org. uk
- IPFS. (List of UK universities by endowment).). Retrieved on 2 April 2018 From the following website: https://ipfs. io/ipfs/QmXoypizjW3WknFiJnKLwHCnL72vedxjQkDDP1mXWo6uco/wiki/List_of_UK_universities_by_endowment. html
- Johnstone, D. B. (2003). Cost sharing in higher education: Tuition, financial assistance, and accessibility in a comparative perspective. Sociologický časopis/Czech Sociological Review, 351-37 .
- Kingkade, Tyler (9 January (2013). "Paying Off$26,500 In Debt In Two Years: How Brian McBride Did It". HUFF POST. Retrieved 2018-03-26
- Klein, S. G. (2015). Using Performance-Based Funding to Incentivize Change. Occasional Paper. RTI Press Publication OP-0020-1501. RTI International.
- Lederman, D. (2011). Does Performance Funding Work?. July, 25 .Orkodashvili, M. (2007). Higher education funding issues: US/UK comparison .
- National center of Education statistic. (2016). Education Expenditures by Country. Retrieved 8 March on this website: https://nces. ed. gov/programs/coe/indicator_cmd. asp
- OECD(2015). Education at a Glance: OECD Indicators. OECD, Paris. Accessed March 18, 2018: http://www. oecd. org/education/education-at-a-glance19991487. htm
- Opoczynski, R. (2016). The creation of performance funding in Michigan: Partnership, promotion and points. education policy analysis archives, 24, 122.
- Orkodashvili, M. (2007). Higher education funding issues: US/UK comparison.

- Paltan, H., Waliser, D., Lim, W. H., Guan, B., Yamazaki, D., Pant, R., & Dadson, S. (2017). Global floods and water availability driven by atmospheric rivers. Geophysical Research Letters, 44(20).
- Quinto, M. (1999). State rankings 1999 .
- REPORT A Lost Decade in Higher Education Funding(2017): Retrieved on 21 Feb 2018 From the following website https://www. cbpp. org/research/state-budget-and-tax/a-lost-decade-in-higher-education-funding
- Salerno, Carol. (2004). Public money and private providers: Funding 92 Channels and national patterns in four countries. Journal .Education 48, 101- 13
- statistics-report-teqsa-registered-higher-education-providers-2017. Australian Government. Retrieved 25 March 2018. https://www. teqsa. gov. au/for-providers/ resources/statistics-report-teqsa-registered-higher-education-providers-2017
- The best school. (2017). The 100 Richest Universities: Their Generosity and Commitment to Research 2017. Retrieved on 6 March 2018. https://thebestschools. org/features/ richest- universities-endowments-generosity-research.
- The National Archive. (2014) The Higher Education Archive Programme. . Retrieved on 6 March 2018:http://www.nationalarchives.gov.uk/archives-sector/projects-and-programmes/the-higher-education-archive-programme/
- The PEW CHARITABLE TRUST. (2015). Education fund statics Retrieved on 6 March 2018 http://www. pewtrusts. org/en/research-and-analysis/issue-briefs/2015/06/federal-and-state-funding-of-higher-education
- Tilak, J. (2015). Global trends in funding higher education. International Higher Education, (42) .
- Titus, M. A. (2006). No college student left behind: The influence of financial aspects of a state's higher education policy on college completion. The Review of Higher Education, 29(3), 293-317 .
- U. S. Department of Education National Center for Education Statistics, Integrated Postsecondary Education Data system(IPEDS), Spring 2014 .
- U. S. Department of Education, National Center for Education Statistics. (2016). Digest of Education Statistics, 2015 (NCES 2016-014), Chapter 3 .
- Unesco. org. Expenditure on education as% of GDP (from government). Retrieved on 6 March 2018: http://data. uis. unesco. org/index. aspx?queryid=181#
- Voice of universities. A sustainable funding environment is essential for universities. Retrieved on 6 March 2018: http://www. universitiesuk. ac. uk/policy-and-analysis/Pages/funding. aspx

Experiences of some advanced countries (America, Britain, Japan, Australia) in financing higher education and ways to benefit from it

Abstract: The aim of this study is to identify the reality of higher education funding in many advanced countries such as, America, Britain, Japan and Australia. Additionally, suggested some ideas to benefit from the previous experience in Saudi higher education funding. The study used comparative analytical descriptive methods. Finally, the study provides some recommendations presented in the need of searching about alternative funding resources for Saudi higher education, institutions, business sectors and individuals should highly participant in higher education funding and facilitate procedures that can attract more investors to invest in higher education filed.

Keywords: advanced countries experiences- alternative higher education funding- ways to benefit from these experiences.